محضر الجلسة 310

التاريخ: الثلاثاء 12 شوال 1423 (2002/12/17)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمس دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، الكلمة لكم السيد الأمين.

السيد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، كالعادة، في إطار النظام الداخلي توصلت رئاسة المجلس بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية: عدد الأسئلة الشفوية 43 سؤالا. عدد الأسئلة الكتابية 10 أسئلة وتم سحب 16 سؤالا.

كذلك توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة من الفريق الكونفدرالي والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والفريق الديمقراطي شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إعمالا لمقتضيات الفصل 128 من النظام الداخلي التمس من السيد المستشار بعد الإحاطة، الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي الأستاذ عبد القادر ازريع في طلب الإحاطة، لكم الكلمة راجيا احترام 3 دقائق المنصوص عليها في النظام الداخلي.

المستشار عبد القادر أزريع:

شكرا السيد الرئيس

أغتنم هذه المناسبة لإحاطة مجلسنا الموقر والحكومة والرأي العام الوطني على أن إخوتنا عمال معامل سكر الشاي السكر سوق السبت وبني ملال وأولاد عياد داخلين في اعتصام كمناديب وممثلي العمال رأفة باقتصادنا الوطني احتجاجا على سوء التسيير والتدبير الذي تعرفه هذه الوحدات الإنتاجية واحتجاجا كذلك على الإجهاز على مكاسب العمال في هذه المعامل، حيث بدون سابق إنذار تم التراجع على التعويضات وعلى رأسها منحة الدخول المدرسي والتي لا تكلف إلا ستة مليون سنتيم القرعة للحج التي كانوا يستفيدوا منها العمال بالإضافة إلى القرار الجائز الأخير الذي أقدمت عليه الإدارة هو طرد العمال الذين هم مناديب للعمال وهم كذلك ممثلين للعمال وانطلقوا في اعتصام انطلاقا من الاثنين 2002/12/9 لحد الآن مازال ما كاينش حوار ونهيب أنه الجهات كلها المعنية تتدخل من أجل فتح حوار حول هذه القضايا البسيطة، ما توصلناش وتزيد في الطين بلة ديال التوترات الاجتماعية التي تعرفها بلادنا، فباسم الفريق الكونفدرالي والكونفدرالية الديمقراطية للشغل نهيب بجميع الجهات المعنية أنها تتدخل لوضع حد لهذا التوتر الاجتماعي، وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على تقيده بالوقت والكلمة في إطار نقطة نظام لمن ينوب عن رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في طلب الإحاطة.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد العلوي تيتنى.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

الاخوة المستشارين،

السادة أعضاء الحكومة،

السيد الرئيس أردنا في فريقنا أن نطلع الرأي العام والمجلس على مايجري الآن في إحدى القنوات التلفزية للدولة الإيطالية، حيث أننا فوجئنا أن تكون هذه القنوات أصبحت الآن تنشر بعض الإعلانات للتضامن مع مايسمى الشعب الصحراوي أي مع المرتزقة ديال البوليزاريو، والأدهى من هذا والأخطر من هذا هو أنه أصبح المغرب يقارب بالشعب الكردي أو الكردي العراقي وفيها إعلانات لجمع تبرعات لهاذ المرتزقة، هذا على حساب الدبلوماسية وعلى حساب سيادة المغرب لهذا جاءت هذه الفرصة تبلغو الحكومة ونبلغو الشعب المغربي أننا لا نريد أن تصبح العلاقات المغربية الإيطالية في توتر كما سبق وأن كانت منع دولة دارة للمغرب وعلى أساس انه على الحكومة وعلى الدبلوماسية المغربية أن تأخذ الأمر بجدية وأن تعمل على إيقاف هذه الحملة لأننا نعرف أن الآن الدبلوماسية في العالم أو الدبلوماسيات في العالم لم تقتصر إلا على الدبلوماسية التقليدية بل أصبحت داخل إطار الدبلوماسيات المالية الآن الإعلام والأنترنيت، وكان واجبا على الحكومة المغربية أن ننحرك في هذا الشأن ونعتبر أن هذا مشكل خطير وخطير جدا ومن شأنه أن يؤثر على العلاقات مع

الدولة الصديقة والتي تربط بينها وبين المغرب عدد من الاتفاقيات وعدد من الالتزامات الدبلوماسية.

لهذا نحن نريد أن نبلغ الحكومة وننبه الحكومة على أن نسقط مرة أخرى ونصل إلى مشكل ما، كما وصلنا بين المغرب وبين الدولة الصديقة والتي عندها علاقات متينة مع المغرب وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم

آخر طلب إحاطة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي، لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

يسعدني أن أعبر باسمي الخاص ونيابة عن السادة أعضاء الفريق الديمقراطي بمجلسنا الموقر عن آيات الولاء والإخلاص للسدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله، معبرين لجلالته عن امتناننا وتقديرنا للقرار السامي الحكيم المتعلق بترخيص بصفة استثنائية لسفن الصيد الإسبانية بمنطقة كاليسيا المتضررة من كارثة غرف ناقلة النفط بلوبستيج بولوج المنطقة الاقتصادية الخالصة للمملكة المغربية ونعتبر هذه المبادرة الملكية خطوة إيجابية في تحسين العلاقات الثنائية بين بلدنا وجارتنا الإسبانية وفق ما تمليه مبادئ التضامن وحسن الجوار.

وإذ نجدد للسدة العالية بالله مساندتنا المطلقة لهذا القرار التاريخي الهام، فإننا نعتبر أنفسنا جنود مجندين وراء جلالة الملك نصره الله، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحرم.

الآن الكلمة في إطار نقطة نظام للمستشار المحترم السيد محمد الدرموني.

المستشار السيد محمد الدرموني:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد ممثل الحكومة في العلاقات مع البرلمان، باسم فريق الاتحاد الديمقراطي وجهنا سؤال لوزير المالية فيما يخص محاربة آثار للجفاف ولما طرحنا هذا السؤال، عرفنا علاش خطيناه لوزير المالية، ماشي لوزير الفلاحة، أرسلناه لوزير المالية، لأنه عندنا عوامل وعندنا مبادئ في هذا الميدان ولهذا تفاجأنا بأنه السيد وزير الفلاحة الذي غادي يجاوب على هذا السؤال وحنا لم توجهه لوزير الفلاحة، حنا وجهناه لوزير المالية نظرا للظروف أولا ديال تنهيئ الميزانية وثانيا واحد السياسة اللي بدينا فيها هاذي عامين وأعطت النتائج ديالها في العالم القروي لهذا ننبه السيد الرئيس والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان باش في المستقبل مايخلقش هاذ التهاون لأنها مسألة تهاون حنا حطينا هاذ السؤال ديالنا وعارفين لمن حطيناه والميدان اللي عطينا فيه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، أعتقد أن نقطة النظام ديالكم، بطبيعة الحال، سجلت وأن الحكومة عبرت من استعدادها للجواب بواسطة السيد وزير الفلاحة، ملاحظتكم سجلت وأعتقد أن السيد الوزير عبر من رغبته في التعاون مع هذه المؤسسة ولهذا لا أعتقد أن هناك تعاون في هذا الموضوع حسب ما سجل في جدول الأعمال لأن الإجابة قبل آجال 20 يوما.

شكرا السيد المستشار، ننتقل الآن إلى ما هو مسطر في جدول أعمالنا من أسئلة شفهية، نبدأ هذه الجلسة بسؤال موجه إلى السيد وزير العدل حول وجعل القضاء في خدمة المتقاضين للمستشار السيد محمد بن الشايب والمستشار السيد محمد الأنصاري.

الكلمة للسيد المستشار محمد بن الشايب.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعترف الجميع بأن القضاء المغربي يعرف مشاكل متعددة الجوانب منها ما يتعلق بالوضعية المادية للقائمين على القضاء وما يترتب عن ذلك من بعض مظاهر الانحراف وخطر الانزلاق والضغوط على حساب كرامة القضاء وقدسته، الأمر الذي انعكس سلبا ليس فقط على المتقاضين وما تعرفه الأحكام من بطء وضياع للحقوق ولكن أيضا على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد بالنظر للارتباط المباشر والوثيق بين مستوى الاستثمار ومدى تكور القضاء لمسايرة متطلبات العصر في شتى المجالات وخاصة مجال الأعمال.

كذلك السيد الرئيس، السيد الوزير على مستوى التردي الذي أصبحت عليه بنايات المحاكم وتجهيزاتها وخاصة منها الابتدائية وما تعرفه من ضيق وتكديس للقضاة والموظفين بمكتب واحد وقلة القاعات وعدم ملاءمتها السير الحسن والمطلوب للقضاء وأسوق في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر المحكمة الابتدائية لمدينة برشيد التي تعاني ضيقا شديدا وضعفا في التجهيزات علما أن هذه الابتدائية تغطي دائرة ترابية شاسعة مكونة من أكثر من 22 جماعة حضرية وقروية وكثافة مكانية كبيرة ومحيطا اجتماعيا واقتصاديا هاما وقطبا صناعيا يحتل المرتبة الثانية على المستوى الوطني.

وكما تعلمون،السيد الوزير، أن هذه المحكمة لم تعرف توسعا أو إصلاحا يراعي ما عرفته وتعرفه المنطقة من أهمية على كافة الأصعدة، بحيث لازالت تعمل بقاعة واحدة للمحاكم الموروثة عن حقبة الاستعمار،أضيفت إليها قاعات أخرى صغيرة خلال فترة تتعدى 50 سنة علما أن مدينة برشيد من أهم المدن التي تعرف نموا ديموغرافيا كبيرا.

لذلك السيد الوزير نسائلكم عما تعتزم وزارتكم القيام به لتفعيل القضاء بصفة عامة وجعل المحاكم في مستوى التحديات القائمة منها طبعا المحكمة الابتدائية لبرشيد. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الذي يحتوي على شقين، الشق الأول هو يهم وضعية العدل بصفة عامة ومدى مساهمته في خدمة المتقاضين ويتفرع عنه سؤال محلي يتعلق بمحكمة برشيد.

فيما يخص الجانب الأول طبعا ستكون لنا فرصة للتحدث عن هذا الموضوع وبكيفية مسهبة عندما نناقش الميزانية المتعلقة بقطاع العدل وهناك وستكون فرصة للتحدث عن هذا القطاع وعن البرنامج الحكومي فيما يخص توفير كل الخدمات التي يتطلبها المواطنون من هذا القطاع الهام.

وللإشارة فقط أقول أنه من خلال الإحصائيات التي نتوفر عليها وكما ذكرت بذلك عدة مرات إن عدد القضايا التي تفصل فيها المحاكم يصل حد الآن إلى أكثر من مليوني قضية في السنة هذا يدل على القضاء يقوم بتوفير الخدمات للمتقاضين وبالفصل في القضايا حسب الإمكانيات المتوفرة لديه وأن هناك الآن برنامج ومجهود من أجل تسريع وثيرة البت في القضايا أمام المحاكم ومن أجل كذلك توفير الشروط المناسبة للقضاة ولمساعدة القضاء للقيام بمهامهم حتى يمكن أن... أولا نرفع من مستوى القضاء ومن مستوى الأحكام وأن نوفر ما أمكن العدل بين الناس.

فيما يخص ما أشير إليه من تجهيز المحاكم وتوفير البنايات الصالحة هذا كذلك يدخل في البرنامج وهناك الآن عدة أوراش مفتوحة وسوف يتابع السادة المستشارون طيلة هذه السنة تدشين عدد من الاوراش فيما يخص المحاكم إما محاكم جديدة أو على شكل توسيعات للمحاكم القائمة، هناك كذلك مجهود من حيث المحاكم وإدخال الإعلاميات للمحاكم حتى يمكن أن نسهل الخدمات المقدمة للمتقاضين عندما يترددون على المحكمة وعندما يريدون معرفة مصير قضاياهم بالمحاكم، من جهة أخرى هناك كذلك مجهود فيما يخص تقريب القضاء من المتقاضين وخاصة فيما يتعلق بالجانب الجنحي وهو تنظيم جلسات تنقلية لتوفير العبء والمشقة على المتقاضين وكذلك على المعتقلين وعلى السجون التي تعرف اكتظاظا، كذلك سيكون مجهود فيما يخص إحداث غرف للمحاكم التجارية في المحلات التي لا تتوفر على هاته المحاكم حتى يمكن أن تضمن تقريب القضاء من المتقاضين وتوفير العبء على التجار وعلى المتعاملين في المديدان التجاري.

هذه فقط لمحات ولكن كما قلت ستكون الفرصة داخل اللجنة لنتحدث أكثر على البرنامج المرتبط بتعزيز القضاء في بلدنا.

بالنسبة للمحكمة الابتدائية لبرشيد فقط أريد أن أذكر بأنه عرفت سنة 94 توسيعا وترميما جذريا يعني بحيث إضافة ثمان مكاتب وترميمات إلى غير ذلك ومع تزايد نشاط هذه المحكمة وتزايد عدد القضاة والموظفين العاملين بها تقرر برمجة توسيعية أخرى تعتمد الدراسة التقنية الخاصة بها وتضم دهليز خاص بقاعات للحفظ وزنزانات للمعتقلين وكتب الإستنطاق وقاعة للمحجوزات، طابقا أرضيا يتكون من ثلاث قاعات للجلسات وقاعة للبيوعات إلى غير ذلك ثم طابق علوي يتكون من 20 مكتب مع إعادة المظهر الخارجي للواجهات بحيث هذه الأشغال سوف تتم إن شاء الله داخل سنة 2003، إذن كل هذا يدخل في إطار إعطاء الأهمية لهذه المحكمة وبالتالي حتى تعكس الأهمية الاقتصادية والرواج الذي أصبح يعرفه إقليم برشيد يمكن للقضاء أن يواكب كل المتطلبات التي ترتبط بها التنمية الاقتصادية والتجارية والنشاط الاجتماعي كذلك في هذه المنطقة.

فإذن ستكون كذلك كما قلت فرصة للسيد المستشار والسادة المستشارين المهتمين بهذا الإقليم أن يتابعوا هذه الأشغال خلال السنة المقبلة إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للأستاذ الأنصاري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

بداية وبعد أن أتقدم بالشكر الجزيل السيد الوزير على الأجوبة وعلى الإيضاحات التي أعطيت بخصوص تقريب القضاء، خاصة من المتقاضين أود فقط أن أتقدم بعدة ملاحظات أتمنى أن تتكب الحكومة حاليا انسجاما مع التصريح الحكومي لتفعيلها من أجل بلورة تقريب القضاء من المواطنين وذلك في نهج تدعيم القضاء الفردي والتخلي على القضاء الجماعي لكسب عدة قضاة لتدعيم بعض

المحاكم والمراكز لأننا غير مؤهلين بالعدد الذي يتواجد الآن في القضاء لمواجهة هذا الكم الهائل من الملفات.

كذلك السيد وزير، هناك بعض المراكز القضائية التي هي مؤهلة كبنايات وكتجهيز لتكون محاكم ابتدائية ونتمنى أن تحول تلك المراكز إلى محاكم ابتدائية أولا لتقريب القضاء من المتقاضين فعلا لكي يتمكن السادة الرؤساء من ممارسة الاختصاصات المخولة إليهم وكمثال على ذلك في مجال الحالة المدنية والتحفيظ العقاري واستقبال المعتقلين مثلا هذا شيء مهم جدا لأن هناك من يقطع عشرات، بل مئات الكيلومترات لينتقل إلى المحاكم الحالية التي تبعد عن مقراتهم كمتقاضين.

ثم كذلك توسيع شبكة المحاكم الإدارية التي هي مقتصرة فقط الآن على بعض الجهات والتي لا تفي بالغرض المطلوب وأعطي مثال بالمحكمة الإدارية للرباط التي يتقاطر عليها عدد كبير من الأقاليم بل من الجهات بالإضافة إلى الاختصاصات المخولة اليها كمحكمة إدارية لها يعني اختصاصات إضافية ثم توسيع المحاكم التجارية كذلك، شبكة المحاكم التجارية التي اقتصرت حاليا على ثمانية في حين أن صاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني وعندما استقبل المجلس الأعلى للقضاء بذلك الوقت قد أشار وأشير في ذلك الوقت إلى أن المحاكم ستكون على الأقل في جميع الجهات وهذا يطرح مشكلا كبيرا لولا المبادرة البرلمانية التي خففت من هذا العبء وجعلت الاختصاص النوعي حاصل في 2 المليون وبذلك تعامل المشرع أو كمشرعين لتقريب القضاء من المتقاضين.

وكذلك وأخيرا تفعيل مقتضيات الفصل 24 من النظام الأساسي لرجال القضاء لكي يتمكن المواطنون المتقاضون بكافة الأقاليم من الاستفادة من الكفاءات الكبرى والعليا للقضاة لأن المشكل الكبير الآن هو توزيع القضاة في المناطق النائية ومن قضاة مبتدئين وهذا الفصل لابد أن يقع تفعيله للتغلب على هذا المشكل، وكذلك فيما يخص البرنامج الذي أشار إليه السيد الوزير وهو قضية عدد المتقاضين بل أشرتم إلى رقم مهم جدا وهو 6 ملايين على الأقل من المتقاضين تتقاطر على المحاكم سنويا باعتبار أن هناك 2 مليون من القضايا و2 المليون عليها مدعي ومدعي عليه وهناك متدخلون أي ستة ملايين تقريبا، هذا الكم الهائل من المتقاضين لابد من الاعتناء بهم وبمشاكلهم وأعطي مثالا هناك المحفوظات الآن داخل المحاكم نظرا للمشاكل المطروحة وهو أن المتقاضين يكونون ملزمين بالتوجه عشرة كيلومترات للحصول على وثيقة في ملف محفوظ وثيقة وأعطي مثال المحكمة الابتدائية لمكناس المحفوظات توجد في مدينة زرهون تبعد ب 40 كيلو متر على مدينة مكناس، في سلا إذا أردت وثيقة عليك أن تنتقل إلى مكان بعيد جدا وأن يتكلف ذلك العون بمرافقة المتقاضي على نفقته وهذا يطرح مشاكل كثيرة جدا للمتقاضين.

الكل متفائل بمجيئكم السيد الوزير كممارس كرجل ينتسب إلى هذا القطاع ومعرفتكم بدهاليز ومشاكل المحاكم وبتضافر الجميع إن شاء الله سيخفف العبء على المتقاضين للوصول ولتتبع قضاياهم وستكون لنا الفرصة إن شاء الله كما أشرتم إلى ذلك خلال مناقشة الميزانية لقطاع العدل لنتطرق باستفاضة وبتفصيل لهذه المشاكل كلها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار الذي أثار على هامش هذا السؤال العديد من القضايا وبكيفية سريعة بالنسبة للقضاء الفردي هناك الآن مطروح مشروع تحت الدرس فيما يخص التخلي عن القضاء الجماعي في عدد من القضايا على أساس ان يبقى محصورا في إطار نزاعات الشغل، الأحوال الشخصية المتعلقة بالنسب والتطليق والحضانة وكذلك في قضايا العقار والباقي يمكن أن يكون من اختصاص القضاء الفردي مادام الآن أصبحنا نتوفر على أطر كفأة ومتكونة ومادام كذلك التعديل الذي أدخل على الفصل 24 الذي يعطي الإمكانية لعدد من القضاة لدرجة عالية أن يشتغلوا وأن يمارسوا داخل المحاكم الابتدائية.

فإذن هذا النقاش الآن مطروح وسوف تكون الفرصة عندما يقدم هذا المشروع أمامكم لكي نتعمق في الموضوع أكثر، هذا طبعا سيوفر عدد من القضاة وعدد من الكفاءات وسيجمع كل الطاقات ويتوفر عددا من النفقات.

فيما يخص القضاء التجاري والقضاء الإداري القضاء المتخصص أنا شخصيا عندما اطلعت على الإحصائيات وجدت بأنه من الصعب أن نستمر في إحداث محاكم جديدة كمحاكم تجارية وأنه المحكمة التجارية الوحيدة التي يبرر فيها وجود عدد من القضاة وتوفير إمكانيات هي محكمة الدار البيضاء التي تسجل أكثر من 50 ألف قضية في السنة أما باقي المحاكم الأخرى فهي ضعيفة من ناحية عدد ما يسجل بحيث سوف نطرح إمكانية الاحتفاظ ببعض هذه المحاكم على أساس أن تفتح غرف يطبق فيها القانون التجاري والمسطرة المطبقة كذلك أمام المحاكم التجارية ونوفر المسافة على المتقاضين فهناك من المتقاضين من ينتقل 800 كيلومتر من أجل أن يتقاضى أمام محكمة الاستئناف التجارية وهذا شي غير مقبول ولا ينسجم مع مبدأ تقريب القضاء من المتقاضين.

فإذن هذه من الأمور التي سوف تطرح ونعمق فيها النقاش وسنصل إن شاء الله إلى اتفاق فيما يخص هذا الموضوع وكذلك الأمر بالنسبة للقضاء الإداري، بحيث تعدد المحاكم لن يفيد، فيه فقط هدر للإمكانيات مع أن الإمكانيات هي ضئيلة وهزيلة، إذ لابد أن نمشي بخطى حثيثة والمهم هو ان نوفر العدل للناس هذه هي الغاية، توفير العدل هو أساسي وهو غاية كل واحد.

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل الأستاذ السي محمد بوزوبع على مساهمته الإيجابية تعمله المستمر والمفيد مع مجلس المستشارين، وننتقل الآن إلى قطاع وزارة المالية والخوصصة وأول سؤال موجه إلى السيد الوزير حول تخفيض الديون وتحويلها إلى استثمارات للمستشارين المحترمين السادة عبد الله الشرقاوي، محمد سعدون، محمد الخضوري، وعمر بومقص الكلمة للمستشار المحترم الدسكتور الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لقد بدل المغرب جهودا جبارة خلال حكومة التناوب للتخفيف من ثقل المديونية التي تثقل كاهل بلادنا الاقتصادي وترهن مستقبل الأجيال المتعاقبة وتعيق كل برنامج تنموي وهي التركة الثقيلة التي خلفتها لنا سنوات متتالية من التدبير المفلس الذي خلفته الحكومات المتعاقبة.

ومن أهم الإجراءات التي عملت على تفعيلها حكومة التناوب في مواجهتها لهذه المعضلة والعمل بكل الوسائل الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية على تحويل تلك الديون إلى استثمارات وهو ما تحقق جزء كبير منه، لهذا السيد الوزير نتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

- ما هو الأثر المسجل على أرض الواقع من جراء هذا التحويل إلى استثمارات سواء من حيث التنشيط الاقتصادي أو من حين خلق مناصب شغل؟

- ما هي الإجراءات التي تعتزم الحكومة الحالية القيام بها للمزيد من التخفيف على كاهل الدولة من ثقل الديون؟

وتقبلوا فائق الاحترام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بالفعل كما تفضلتم في السنوات الأخيرة تقدمنا كثيرا والحمد لله فيما نسميه بالتدبير النشيط للمديونية الخارجية وخاصة تحويل جزء من الديون إلى استثمارات، بحيث أنه في الخمس سنوات الفارطة تمكنا من تحويل ماياهاز 3ر3 مليار دولار أمريكي وهذا هو لذي أدى عمليا بأن المديونية الخارجية الآن في نهاية هذه السنة نسبتها ستصل فقط إلى 25٪ بالنسبة بالإنتاج الداخلي الإجمالي مقابل 49٪ في عام 98،هذا التقدم تعاملنا في خاصة مع فرنسا، مع إسبانيا ومع دولة الكويت الشقيقة، فإلى حد كبير قروض فرنسا تعاملنا معها، رحنا معها 303 مليون دولار أمريكي، إسبانيا 12 مليون دولار أمريكي والكويت 40 مليون دولار أمريكي.

ولكن كما تفضلتم هذه التحويلات أدت إلى استثمارات، حيث أنه الشركات التابعة لهذه الدول التي قررت تعمل استثمارات ملتزمة باش في الخمس سنوات من بعد العملية غادي تصل الاستثمارات ديالها إلى 30 مليار كاين اللي تقدم في عدة قطاعات سواء الصناعية أو السياحية وهاذ 30 مليار ستؤدي إلى خلق 10 آلاف منصب شغل في مختلف جهات المملكة.

كاين كذلك تقنية أخرى وهي تحويل ديون إلى استثمارات عمومية معناها عمليا إلغاء، معنى هذا أنه إزاء بعض البلدان نلتزم بذلك التحويل في إطار الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي، خاصة المتعلقة بمحاربة الفقر أو بالماء الشروب أو بالصحة أو بالكهرباء وهنا الأساس تعاملنا في البداية خاصة مع فرنسا في 98 ولكن خاصة من بعد مع إيطاليا التي حولت 100 مليون دولار أمريكي إلى استثمارات عمومية معناه عمليا إلغاء، ثم كاين دولة الكويت الشقيقة التي حولت كذلك 200 مليون دولار في هذا الإطار، هذه كذلك استثمارات يعني لو لم تكن تلك التحويلات لما قمنا بتلك الاستثمارات جل هذه الاستثمارات كانت في مناطق فقيرة، خاصة مناطق الشمال ولكن كذلك مناطق المغرب الشرقي ومناطق الجنوب.

إضافة إلى هذا كاين تقنيات أخرى التي استعملناها في الخمس سنوات الأخيرة وهي تحويل بعض الديون التي كانت مرتبطة بمعدلات فائدة جد منخفضة، وهنا كذلك خاصة مع فرنسا ومع إسبانيا، إذن يمكن لنا نقولو بأن البلاد الحمد لله في هذا الباب تقدمت وربحنا في هذه التقنية الأخيرة 600 مليون دولار أمريكي وهذا لصالح المغرب اليوم ولكن لصالح المغرب خاصة ديال الغد لأنه لما نقلل من الديون لا نترك الأجيال القادمة تتحمل مسؤولية وواحد الكلفة اللي تنخليوها لها وبالتالي هذا بطبيعة الحال يعطي

مصداقية لهاذ البلاد ويقلل من المديونية ديالها وبفتح مجال لاستثمارات جديدة أجنبية بالأساس.

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار الدكتور الخضوري:

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات فيما يخص الإجراءات والنتائج على أرض الواقع من الناحية الاقتصادية ومن ناحية التشغيل الا أنه لوحظ أنه التصريح الحكومي لم يتطرق لهذه النقطة بالضبط وخصوصا رغم النتائج الحسنة التي سجلتها هذه السياسة التحويلية فيما يخص الديون الخارجية بحيث دزنا من 19 مليار دولار إلى 4 مليار دولار خصوصا أن العبء ديال هاذ 14 مليار دولار مازال ثقيلا على الميزانية ديالنا وتثقل كاهل الميزانية وتكون حاجز فيما يخص الاستثمارات الوطنية لهذا حنا باغين نعرفو السياسة المستقبلية فيما يخص الحكومة كتوضيح على ماذا تنوون تفعيله في سياستكم الحكومية وفيما يخص السنوات المقبلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أولا من ناحية الكتلة العامة للديون الخارجية الآن عندنا 14 العام الجاي ان شاء الله في نهاية 2003 نوصلو ل 13 وحنا غادين ل 72، هذه أرقام أصبحت مقبولة يعني ما يمكناش نعتبرو بأنه بقينا بلد عنده ديون كبيرة يعني الدولة البلاد عندها قدرة ولكن مع ذلك نحن نعمل والسيد الوزير الأول أشار لها من المؤكد بأنه هاذ السياسة غادي نمشيو فيها ونتفاوض مع الدول كلها التي ذكرت خاصة اللي قابلين أكثر، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا.

وبعض الدول العربية كذلك مشكورة ذكرت باش نمشيو في هاذ الاتجاه ولكن بالإضافة إلى هذا بدينا نتقدمو في تقنية أخرى وهي العمل على النقص من المديونية الداخلية وهذا ما سيحدث في 2003، بالنسبة للسنة القادمة كذلك حماية لمستقبل البلاد، على مجال نبغي السيد المستشار نطمئنكم بأنه في هذه الآلية المغرب تقدم أكثر من كثير من الدول ونفتخر بهذا التقدم ونعتز به. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الكلمة الآن لصاحب السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول تأخر تأشير المراقبة المالية على الصفقات للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، محمد قرو، حميد كوسكوس، محمد العربي بوراس واحمد بوراوين. الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قرو.

المستشار السيد محمد قرو:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

موضوع سؤالنا يتمحور حول إشكالية تأشيرة المراقبة المالية على الصفقات، في الحقيقة هذه الإشكالية تعرفها كذلك جميع القرارات التي يؤشر عليها مراقبة المالية.

السيد الوزير،

تعرف تأشيرة المراقبة المالية على الصفقات العمومية تأخرات تصل إلى عدة شهور وأحيانا سنة فما طابع الاستعجال ويرجع هذا التأخر إلى المسطرة المتبعة والتي تعتمد على القراءة المتدرجة Pas a pas عوض القراءة الإجمالية وقد تؤدي هذه المسطرة إلى رفض أول وثاني وثالث إلى آخره،مما يجعل الملف يفوض في مسلسلة من الذهاب والإياب بين المراقبة المالية والإدارة المعنية ويحدث عن ذلك رغم أن ممثل المراقبة المالية يكون حاضرا خلال فتح الأظرفة والموفقة مبدئيا على الصفقة.

لذا نسائلكم السيد الوزير حول إمكانية تعديل المسطرة المتبعة من خلال إقرار مبدأ القراءة الإجمالية والوحدة للملف والتسريع في التأشيرة مع تحديد آجال معقولة تلزم المراقبة المالية على الالتزام بها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية والخوصصة:

ما يمكن لي إلا أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال لأنه غادي يعطينا نعطوهم توضيحات اللي ربما ماشي في الاتجاه ديال الاعتقادات ديالهم.

بالفعل كما تعرفون كاين نص ديال 75 الذي وقع تعيينه في 2001 والذي يتعلق بمهام مراقبة الإلتزام بالنفقات، هذا النص واضح تيقول بأنه عملي المراقبة بالالتزامات تحدد عمل المراقب في 15 يوم فقط وتقول كذلك في هذا المرسوم الفصل 13 بأن المراقبين ملزمين بإبداء ملاحظتهم بصفة إجمالية، حيث أن هذا الفصل يقول: وتجمع الملاحظات الإيضاحات في تبليغ واحد إلى الأمر بالدفع أو الآمر المساعد المعنى بالأمر إذن في هذا الإطار الملاحظات هي إجمالية.

كذلك في إطار تبسيط العملية المراقبة نص هذا المرسوم على أن المراقب يكون حاضرا في الاجتماعات ديال طلب العروض ويعطي في تلك الاجتماعات الملاحظات الأولية ولا ينتظر حتى تأتيه من بعد فلا يعطيها من قبل وهذا أكد المرسوم الخاص بالصفقات الذي عمل في 98.

وعندي أرقام لابد نعطيها لكم، أرقام الي تبين بأنه الأمور تحسنت مما هو مقرر، ففي عام 98 - 99 المراقبة ديال الالتزام معدل الصفقات التي تم التأشير عليها بدون ملاحظة انتقلت من 22٪ قبل إلى 18٪ من بعد ثم من بعد الإرسال الثاني عدد الملفات ارتفعت إلى 77٪ وأكثر وهذا ما يبرهن على أن دور المراقبة في لجنة العروض ساعد حتى الآمر بالصرف لكي يقوم بإعداد جيد ولاهتمام مهم بالملف ديالو.

في الواقع اللي بغيت نوضح إذا سمحوا لي هو أن التأخير لا يرتبط بالمراقبة، فالمعلومات اللي عندنا أن المراقبة كيف قلت لكم عندها أسبوعين، في 99 - 2000 كان المكوث يبقى عند المراقب لا يزيد عن أسبوعين يبقى ستة أسابيع بعد الإرسال الأول المرفق بملاحظات المراقب لدى مصالح التسيير، يبقى عند مصالح التسيير ستة أسابيع.

2001 الأمور تحسنت عند المراقبة أصبح عندنا أقل من أسبوعين وبالضبط 1,9 أسبوع في حين أن القانون يقول أسبوعين، في حين مع الأسف أنه على مستوى مصالح التسيير المكوث وصل ل6ر4 أسبوع، فهذا يدل عمليا بأنه هذا المكوث ما كيكونش في مصالح المراقبة ابدا وحنا سنويا أي إدارة المراقبة بالالتزامات تنجز تقرير سنوي اللي تنقول فيه العمليات نتاعها بصفة عامة العمليات اللي عندها مع كل إدارة ومع كل وزارة فمدة مكوث ملف الصفقة لدى المراقبة عند إرجاعه مثلا كذلك لما يرجع لا يتعدى خمسة أيام، في هذه الخمسة أيام المراقب يتأكد من صحة أجوبة الإدارة على ملاحظاته بينما تتعدى مدة مكوث هذا الملف أسبوعين من جديد من أجل الإجابة على ملاحظات المراقب.

فهذه المعطيات تبين بأنه نحن نعتبر وقع تقدم في السنوات الأخيرة ربما كذلك الإدارات التي يجب كذلك أن تحترم كل الآليات وكل الضوابط وفي هذا الإطار إدارة الالتزامات الآن دخلت مع الوزارات التي تطلب منها هاذ الشي باش تتديرو معهم واحد العلاقات تكوينية التي تسهل عليها تحضير هذه الملفات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد قرو:

شكرا السيد الوزير على إجابتكم في الحقيقة مفيدة وأتمنى أن تكون مطبقة من طرف جميع المراقبين ولكن السيد الوزير أقول لكم مبدائيا عندنا أمثلة ضد هذا، نحن نثق بكم ولكن أعطيكم فقط مثل في الدورة الأخيرة كنت طرحت سؤالا ولكن كنتم غائبين كان وزير ناب عليكم حول التأشيرة على قرارات التوظيفات، قال لنا السيد الوزير الذي ينوب عليكم هاذ الشي ماكاينش حنا في شهر نعطيكم 4,5، خرجنا من هنا جاء عندنا موظفين البرلمان، قال لك عام ما تخلصنا يعني بين القانون والتطبيق، ما نقولش لكم في المغرب كله ولكن بعض العملات وبعض المراقبين يعني ماشي هو هذاك يعني هاذ القانون ديال 2001 هذا ما بغينا ولكن خصو يكون فعلا مطبق في جميع الأنحاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار، باسمكم نشكر السيد وزير المالية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى القطاع الموالي وهو قطاع وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول انعدام الأدوية البيطرية في بعض مناطق المملكة للمستشارين المحترمين السادة مومن البشير، كبور الماسي وسعيد التدلاوي وعمر أدخيل، عبد القادر لبريكي، محمد بلحسان، محمد السلامي وعادل المعطي، الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد عمر أدخيل.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين المحترمين،

إن العناية بالماشية بالعالم القروي وهوامش المدن وتوفير لها ظروف النمو والتكاثر لما لها من دور فعال في التنمية لاقتصادية والاجتماعية تستدعي من السلطات تزويد السوق بالآليات المتحملة في ضمانة التزايد الطبيعي لأصناف الماشية التي تتوفر عليها بلادنا ومنها الأدوية البيطرية التي لوحظ أنها منعدمة في بعض جهات المملكة وأخص في هذا السؤال المناطق التي تعاني من الجفاف إلى حد الآن وهذا الأمر يختلف عن المنتوجات الجديدة التي تخطط لها وزارة الفالحة والتنمية القروية وحسن التدبير والتأطير وعصرنة القطاع الفلاحي، إلى كيف أن الدعم الذي يجب أن يتوجه إلى المناطق التي تحتضن تربية الماشية ببلادنا هو توفير لها الكميات الكافية من الأدوية البيطرية حتى نستطيع تزويد السوق الداخلي بما نحتاج من قواعد تربية المواشي ويجب كذلك على وزارة الفلاحة أن تفرق ما بين المناطق لكون الفلاحة لحد الآن برنامجها موحد من طنجة إلى الكويرة يجب أن تفرق ما بين المناطق الجبلية والمناطق الفلاحية والمناطق الصحراوية التي لازالت تعيش حاليا كارثة الجفاف.

وفي هذا الإطار السيد الوزير نطرح عليكم السؤال الآتي، ماذا أعدت وارتكم من تدابير عملية ومستعجلة لتزويد المناطق التي تعرف خصاصا في الأدوية البيطرية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

ففيما يتعلق بهذه النقطة ديال الأدوية والماشية، لابد من التذكير بما هو دور الدولة ووزارة الفلاحة في هذا الجانب أي أن تربية الماشية كعدد من القطاعات فلابد أولا وقبل كل شيء أن نقر أنه نشاط خاص وأنه نشاط للخواص ودور الوزارة هو توفير، بالطبع، التغطية هو مكافحة الأوبئة لما تكون أوبئة عامة أو لما تكون أشياء ولكن الدور ليس هو توزيع الأدوية ولا إعطاء الأدوية ومع هذا فدور الوزارة هي قائمة به الآن عندها إلى جانب هذه المراقبة ديال الأوبئة ومراقبة الماشية ومراقبة السوق كيف يتمشى السوق بصفة عامة، فإضافة إلى 40 مصلحة بيطرية الموجودة، 180 مفتشية بيطرية الموجودة عبر تراب المملكة، بدأت منذ سنة 1980 في تشجيع كذلك القطاع الخاص نعرف إذا لم تكن الماشية اليوم مأطرة، إذا ما كانتش تتداوى فبطبيعة الحال القطيع ديالنا غادي يعرف مشاكل والبلاد غادي تعرف مشاكل، فإن في سنة 80 بدأت هذه المعاملة وخرج القانون إلى البيطرة وهناك هذا الميدان مؤطر ولله الحمد بحيث أن كاين حتى الهيئة المنظمة للبياطرة، لكن دور البيطري الخاص ويمكن فقط رقم باش مانطولش فيما يتعلق بالبياطرة أنه كانوا 122 عبر المملكة المغربية سنة 1993، اليوم أصبحوا أكثر من 300 ديال البيطري إضافة كما قلت إلى المصالح العمومية.

فدور البيطري كما هو فيما يتعلق بالصحة البشرية ،هوالعلاج والمراقبة والجراحة ولكن لايبيع الأدوية ما عندوش الحق يكون عندو مستودع فهناك الحمد لله اليوم كذلك على صعيد المملكة كاين محتبرات، كاين مستودعات وكاين استيراد ديال هاذ الأدوية، فلحد الآن بالنسبة للوزارة لم يبلغها أن هناك خصاص في جهة من الجهات ولكن بما أن السؤال له صبغة-عامة إن كانت حالات اللي ملاحظ فيها هاذ الشي ولم تبلغها مصالحنا، أنا مستعد نشوفها مع السادة النواب غير خصنا نفرق مابين واش كاين الدواء باش يمكن لو يباع ويشترى أو المربي ينتظر أن شي واحد يعطيه الدواء هذا بطبيعة الحال ليس موجود كاين إعانات في ميادين أخرى ولكن في الأدوية باستثناء الأوبئة كما قلت أو حملات التلقيح أو الحملات العمومية لا يمكن إعطاء الأدوية بالمجان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عمر أدخيل:

شكرا السيد الرئيس،

بالفعل السيد الوزير ولكن المشكل المطروح السيد الوزير وهو غلاء الأدويةيعني هناك مشكل بالنسبة لقلة الأدوية المتواجدة في السوق يعني بالنسبة للفلاح بصفة عامة والكساب بصفة خاصة عنده مشكل غلاء الأدوية لا من ناحية اللي كيشري من البيطري ولا اللي كيشري من الصيدليات. إذن هناك مشكل ديال قلة الأدوية وكذلك مشكل قلة الأدوية في السوق، هذه هي المشكلة التي يعاني منها الكساب بصفة خاصة وهذه الأدوية كلما كان الجفاف وإلا تتكاثر الأمراض وتتكاثر قلة الأدوية فهذا هو مطلبنا السيد الوزير على أساس أن تعطى عناية لتواجد الأدوية تعطي كذلك عناية للأقاليم الذين يعانون من أمراض معينة بالنسبة للماشية بصفة عامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

بطبيعة الحال ماكاين تعقيب على تعقيب في هذا الباب، قضية ثمن الأدوية والمراقبة بالفعل كيخص الدولة تقوم ديالها والمصالح تقوم غير اللي بغيت نقول أن هذا المشكل لايمكن له أن يحل إلا بالمنافسة وفعلا الآن مع تكاثر المختبرات ومع تكاثر وحدات افنتاج والاستيراد كاين هاذ الشي هذا، هذا الشطر ديال هاذ الجواب ماشي ديال الإدارة أنا أعطيكم تجربته الخاصة عندي معرفة بعدد من المختبرات ويكن لي نقول لكم أنهم يشتكون الآن وشفت أن في خمس سنوات كاين أثمنة التي قسمت على أربعة أوخمسة لأن الحمد لله كاين المنافسة وحسنا نبقاو نشجعو هاذ المنافسة حتى يستفيد المربي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الآن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول زرافة النخيل ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الميلودي عفوت، إسماعيل علي قيوح، سعيد التدلاوي ومحمد السلامي.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

من المعلوم أن بلادنا كانت تحتل السدارة عالميا في إنتاج التمور، حين كانت تتوفر لى مايقل على 15 مليون شجرة نخل في بداية القرن الماضي إلا أن هذه الثروة الوطنية تقلصت بشكل ملحوظ، حيث أضحت واحات النخيل الكثيفة

سابقا جرداء حليا مما دفع بلادنا أن تستورد الثمور بدل تصديرها كما كان الشأن عليه في الماضي.

ومن المأكد أن الجفاف المتوالي بالاضافة إلى مرض بيوض وعدم مساعدة الفلاحين مأديا مثل الإعانات التي يستفيدون منها فلادو البواثر والحوامض بقدر مالي يصل تقريبا إلى 7800 درهم للهكتار الواحد وفضلا عن دور هذه الشجرة في توفير الظروف الملائمة لنمو أنواع أخرى من المزروعات فإنها تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياحية للمناطق التي توجد فيها.

وسعيا وراء إنقاذ هذه الثروات نود أن نسائل سيادتكم عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم من أجل توفير المشاكل لهاته الشجرة من شأنها التأقلم مع مناطق المملكة المعروفة بواحاتها وهل تتوفر وزارتكم على أبحاث في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال فالإطار العام للسؤال لا يمكنني إلا أن أتفق مع السيد المستشار، فعلا هذا معروف أن فعلا بلادنا كانت معروفة بالتمور، أن المساحة المعطاة بالتمور تقلصت منذ بداية القرن من 150 ألف إلى ما يقرب 44 ألف والسبب الأساسي هو البيوض والذي ظهر في بداية القرن أو نهاية القرن الماضي وكذلك الجفاف، صحيح ان النخيل يعد من الإنتاجات التي لها دور كبير في هذه الواحات لأن ماشي منير إنتاج التمور والخشب المستعمل والكلأ وغير ذلك الصناعة التقليدية إلى غير ذلك إلا أن كما تعلمون السادة المستشارين أن في هذا الباب بالفعل هناك اهتمام واهتمام بالغ للمغرب بهذا الأفاق التي تضر بواحاتنا ومن بين البحوث الأساية والإجراءات التي تقوم بها الوزارة في هذا الباب هو بالطبع دعم البحث الزراعي من خلال مواصلة برامج التنقيب والبحث عن سلالات الخلط الجيدة المتواجدة بالواحات والعمل كذلك على تحسين تقنية الإكثار بواسطة زراعة الأنسجة وهذا معروف لأن تنفرقو منذ بعض السنوات عدد كميات من الشتائل اللي تيتصاوبوا في مختبر (إنفيرو) التي تعطى باش يمكن لنا نحارب هذا المرض باكتشاف أنواع اللي كيمكن لها تصبر، احداث مركز نمودجي للنخيل على مستوى محطة تجارب بزاكورة لنقل التكنولوجيا في هذا المجال لأن لسنا لوحدنا، عدد ديال الدول كذلك كل واحدرة تشتكي من الآفات لهذا النخيل وتنحاولو ناخذو ما هو أحسن لدى جميع المختبرات، ثم توسيع إعاد ة هيكلة مغروسات النخيل وذلك عن طريق مواصلة التوزيع المجاني للأغراس هذه القضية ديال النخيل هو الوحيد من بين عدد ديال الشتائل ماستي يعطى دعم بل هناك التوزيع المجاني والتوزيع الآن يصل إلى حوالي من 60 و80 ألف شجرة سنويا على أساس أنالبرنامج ديال 2010 هو الوصول إلى غرس.

مليون و320 ألف من هذا النوع اللي تداوى و لمحاربة النخيل.

هناك كذلك ماغاديش نعطي جميع الاجراءات المتخذة التي يعرفها السادة المستشارين والمزارعين ديال هاد المناطق اللي فيها هاذ الشجر، هناك كذلك تثمين المنتوج وتحسين ظروف إنتاج الثمور بوضع المعدات والمستلزمات الضرورية من أجل إثارة التعاونيات الآن في هذا الباب لما نتكلم على التنويع كيخص كذلك تنظيم السادة المزارعين ولنا تعاون مع عدد ديال الدول الشقيقة والصديقة اللي الآن تنحاولو ماشي غير أننا ناخذ ومن التقنيات ديالهم ولكن كذلك نجرهم للاستثمار لأن في هاذ الباب المحاربة تتطلب استثمار قوي وقوي جدا.

فيما يتعلق باستيراد الثمور أعتقد أن هذا الباب مخصناش نضخمو منو كثير لأن في السنوات الأخيرة حجم الاستيراد خصوصا في شهر رمضان الأبرك لايتعدى 5و6 آلاف طن مقارنة مع إنتاجنا فقط يمثل هاذ الشي 4÷ وحتى لو كان الإنتاج كافيا لابد من هذا الاستيراد لأن كتعرفو أن كاين واحد العدد ديال أنواع الثمور المختلفة وتيخص كذلك المستهلك يكون عنده واحد الاختيار في الجودة وفي المنتوج وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار السيد بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الوزير، السيد الرئيس،

حقيقة السيد الوزير نشكركم على تفهمكم لنا ولهذا السيد الوزير اللي بغينا نؤكدو اللي يجازيكم بخير على أساس انه الجفاف في هاذيك المنطقة طال وبغينا باش نعوضو هاذ المسائل بذاك البرنامج ديال محاربة آثار الجفاف مبغينا والو في هاذوك المناطق كإقليم الراشيدية وزاكورة وورزازات وطاطا وفيكيك لأن الجفاف.. الفيضانات اللي وقعت في المغرب كلها راه تماك ولو قطرة واحدة لهذا الله يجازيكم بخير كنطلبو باش هذاك البرنامج ديال الجفاف يستمر في هاذيك المنطقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي موجه أيضا للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول وضعية العالم القروي للمستشار المحترم السيد عقا الغازي لكم الكلمة.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة مشكل العلم القروي مشكل عويص ولكن سأحاول أن لا أكرر ما جاء في تدخلات الإخوة المستشارين فقط أريد أن أشير إلى بعض النقط منها السيد الوزير اذا كان ممكن أن تؤخروا أو تزيدو تسوية الآجال ديال قضية التأمينات لأن المشكل وهو أن الفلاح الأن خصو باش يخلص البذور أثمنة البذور مرتفعة ولكن الله غالب أنتم ما جيتوش في الوقت اللي كنا غادين تطرحو عليكم هاذ المشكل لذلك طنطالبو منكم باش تزيدوا شوية خليو الفالح ويتنفس من البذور.

فيما يخص المشكل الثاني وهو قضية الفيضانات والخسائر التي تعرضوا لها عدد من الفلاحين فقدوا ديورهم، فقدوا الماشية ديالهم، فقدوا اللي عندهم فكما هو معروف في بعض الدول نعلم جميعا أنه حينما تقع كارثة من هذه الكوارث الدولة تكلف على الأقل بشيء ما من الإعانة لهاذ الناس اللي مشت لهم كما قلنا لا الماشية ديالهم ولا ديورهم ولا الممتلكات ديالهم فقبل أن نصل إلى قضية التأمين لابد من الدولة أن تكون عندها واحد الصندوق ديال ضمان هذه الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها وبالخصوص الفلاح في العالم القروي أي الفلاح الصغير والمتوسط.

زيادة على ذلك السيد الوزير في المنطقة ديالنا هناك مشاكل لازالت تثقل كاهل الفلاح الصغير وهو الديون، كاين بعض المناطق مثلا في إقليم أزيلال في أيت وقبلي الناس ما بقاوش يمشيو للسوق لأن رجال الدرك بطبيعة الحال بعد الحكم عليهم من القضاء كيجبر باش ياخذوهم أو باش يبيعوا لهم شيئا ما من ممتلكاتهم إذا بقت عندهم، لذلك السيد الوزير ولو هذا الملف كان وقع قبل ما تكونوا مسؤولين عليه نتمنى أنكم وأنت ابن العالم القروي وأقرب منهم كي تجدوا حلا لهذا الناس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

شكرا للسيد المستشار الغازي على سؤاله الذي هو في الحقيقة سؤال من الأسئلة التي تضع المنظور العام للتعامل مع قطاع الفلاحة والتنمية القروية وبالفعل تيخص نفصل بين هاذ الجوج ديال الحالات رغم أنها مرتبطة لأن ما خصناش نحصرو التنمية القروية غير في المجال الفلاحي ولانحصر الإنتاج الفلاحي وتشجيع الإنتاج الفلاحي في التنمية القروية لأنها أوسع من هذا.

غير اللي يمكن لي نذكر به ونذكر بالإجابة اللي أعطيتها الأسبوع الفارط أن التطرق لسياسة التنمية القروية خصها شوية ديال الوقت ديال المذاكرة ولكن كذلك ديال التحضير لأنها أولا تهم عددا من القطاعات، فقط بغيت نذكر أن التصريح الحكومي للسيد الوزير الأول جاءت قضية التنمية القروية من أهم العناصر لسياسة القرب المبني عليها هذا التصريح الحكومي، وبدون الدخول في التفاصيل أذكر فحسب بأن كان هناك التزام السيد الوزير الأول وللحكومة للتسريع من إنجاز كل المحاور المتعلقة بالتنمية القروية من كهربة من طرق ومن إيصال الماء الشروب إضافة إلى إعطاء الأولوية كذلك لقطاع الصحة وقطاع التعليم في البادية.

هاذ الشي إذا خلقناه غير باش نوصلو هاذ التجهيزات ماكافيش مادرناش التنمية القروية لأن التنمية القروية تيخص هاذ الشي يصلح باش يمكن لنا نحسنو الدخل ديال الفلاح باش يمكن لنا نحسسو الإنتاج أما إذا غير باش يشعل الدولة في دارو أو غير باش يوصلو الماء راه الفلاحة والفلاح ماوصلو حتى حاجة.

هذا تيجي الجانب الثاني الذي كما قلت كذلك المرة الفارطة فيه شيئان: كاين بعض التدابير اللي هي ظرفية وكتجي كترجع كل موسم فلاحي وتكلم عليها السيد المستشار مشكور وهي توفير البدور والتعامل مع مديونة الفلاح والتخفيض وتسمح للفلاح أنه ولو تكون السنة مزيانة سنسمح له أنه ينتج باش يمكن يرد لنا أو يمكن لو يدير شي حاجة أما إذا خنقناه في الوقت اللي خصو ينتج هذا لا يمكن.

الآن نحن فعلا في مشاورات مع جميع القطاعات التي يهمها الأمر للإتيان إلى البرلمان بتصور شمولي وإذا جيت ندخل في التفاصيل غادي يكون كثير لأن داخل فيها البنك الدولي، داخل فيها مؤسسات أخرى يعني هي التهيء لبرامج كلها واسعة اللي كتهم الفلاحة، كل ماهناك أن عدد ديال الإجراءات الظرفية والمستعجلة اتخذت باش تكون الزريعة موجودة، تكون الأسمدة موجودة، كاين مشاكل ديال الأثمنة وهاذي تكلمنا عليها وغادي نتكلمو عليها ديال ذيك 20 درهم ووزارة المالية والسيد الوزير مشكور تفهم المشكل وأعتقد أنه في طريق الحل في هاذ 48 ساعة ولكن هذا لا يعني أننا حلينا مشاكل الفلاحة، مشاكل الفلاحة ومشاكل التنمية القروية خصنا نجيو ونتداكرو معكم في إطار اللجنة أو خارج اللجنة باش نشوفو أشناهم الإشكالية ديال التمويل بصفة عامة،ما هي الإشكالية ديال الزراعة مع فتح الأبواب ديال أسواقنا لأنها محتومة علينا، إذا لم نفتح غدا، غادي تفتح من هنا 10 سنوات أو 15 عام لابد أن من

الآن زراعيوها وكذلك التأهيل ديال الفلاحة المغربية اللي ما يمكن لهاش تكون خارجة على نطاق السياسة العامة.

فأستسمح نظرا للوقت ومن الصعب أنني نجاوب على السؤال ديال التنمية القروية بإعطاء تفاصيل ولكن بغيت غير نعطي مؤشرات باش نقول أن هنا ملف تيخص نعطيوه الوقت ديالو ونجلس مع السادة المستشارين في إطار أوسع الذي يسمع بالمناقشة وباتخاذ القرارات كذلك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم ، لكم الكلمة.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على تفضله بالجواب، في الحقيقة نذكر السيد الوزير المحترم بالتصريح الحكومي، تصريح السيد الوزير الأول الذي كان واضحا وهي العناية والأولوية للعالم القروي لا يجب أن نذكر هذا لأن العالم القروي ينن ويستنجد لأن في الحقيقة العالم القروي يشكو من الغلاء، غلاء البدور، غلاء الأسمدة، اليوم، قلة التجهيزات الأساسية، الإنسان الذي له ولد في البادية خصو يقطع 15 متر باش يمشي للإعدادية المرأة بنت القروية تعاني وفي الحقيقة المشكل الأساسي في التنمية القروية هي المرأة القروية والسيد الوزير نحن نعرف بأنه كما جاء على لسان الزميل ديالي أنه ينتمي إلى العالم القروي ومنتخب العالم القروي ويعرف معرفة ميدانية العالم القروي لهذا كل الأمل ونحن نطمح كما قال في اللجنة غادي نتذاكر عليها إلى آخره ولكن المعول عليه أنه في الحقيقة يمسح دموع هذا العالم القروي والأمل إن شاء الله كبير وكبيرا جدا.

السيد الوزير في الحقيقة الجواب ديالكم ديال التنمية القروية هذا خصنا نديروه سؤال محوري لأنه في الحقيقة ماشي قضية ديال دقيقتين أو ثلاث دقائق ولكن خصنا نديروه سؤال محوري وكل مرة لأن النصف في المغرب قروي فالمدن هي قروية لهذا المشكل يخص هاذ المجلس ككل، لهذا نحن مرة أخرى نشكر السيد الوزير على تفضله بالجواب ومعول عليه كل مشاكل هذا العالم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

ننتقل إلى السؤال الموالي حول برنامج الحد من آثار الجفاف للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي، الحاج حسن زهير، محمد فضلي، حسن القيشوحي، محمد بنقاسم وعبد العزيز لقريعة. الكلمة للمستشار المحترم السي بلحاج الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

حقيقة ربما بعض الإخوان يستغربون أننا نتكلم على آثار الجفاف وهي كما نعيشه في البادية كان الجفاف كاينة آثار، كانت الشتاء كاين الآثار يعني الحالة هي الحالة، الآن طاحت الشتا غادي ننسى العالم القروي وغادي ننسى الفلاح، غادي نقولو صافي العام زين وسيدي الفلاحة كاينة وغادي ننساه، مع أنه عاد تزادت المشاكل فوق الجفاف جاء ثاني هاذ الآثار ديال الشتاء.. ديال الفيضانات والطرق مشت، الآبار تهدمت وشحال جيال الأمور اللي خصها تصاوب.

أنا شخصيا أرسلت هذا السؤال لوزير المالية لأنه المناسبة ديال تهييء الميزانية قلنا ربما هاذ السيد غادي يعتبر هذه الوضعية وأنه ربما ولو ما تيعرفش البادية وما عايش فيها غادي يقول بأنه هاذ الناس ربما على صواب ولكن مع الأسف الشديد حنا كنا كنعرفو هاذ السؤال غادي يمشي مثلا عند السي امحند العنصر ما نطرحوش لأن عندنا الثقة فيه كاملة وعارفين وتيعيش المشاكل ديالنا ولكن اللي تنعرفو أنه الوسائل ما معطياش له وما تعطاتوش كما ينبغي في هذا القطاع هذا لهذا الآن تساءلت مع السيد الوزير نقول آالسي محمد حنا طلبنا من الحكومة الموقرة شحال هاذي ثلاث سنين أو اربعة ترجع من هاذ العملية ديال محاربة آثار الجفاف ترجع هيكلية في الميزانية ديالنا باش نبقاو نبنيو هاذ العالم القروي كما طلب الجميع وهاذ السياسة ولكن مع الأسف الشديد اللي بان لنا الميزانية الجديدة ماكاينش من هاذ الشي إذن باش غادي يجاوبنا وزير الفلاحة غادي يقول لنا حقيقة كاين هاذي.. ولكن محاربة آثار الجفاف اللي دام أربعة سنين، الآن الفيضانات اللي زادت في المشاكل وزادت في الخطبة آش غادي لهاذ العالم القروي؟

لهذا أتساءل واش السيد وزير المالية أو السيد الوزير الأول على علم كما ينبغي بهاذ الوضعية أولا؟ وأما الميزانية اللي رصدوا للفلاحة عرفناها ما غاديش تفيدنا في هذا الميدان وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا لسيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار الحاج الدرمومي. في الحقيقة فعلا ربما أن إجابة وزير الفلاحة لكونه يقوم بالكتابة بالأمانة ديال واحد المجلس الوزاري المهتم بالعالم القروي، بتنمية العالم القروي اعتقد أن هذا هو الذي جعل أن هذه الإجابة تجي وكيفما كان الحال فإن المعطيات هي معطيات الحكومة ككل.

بغيت نقول بأن أنا شخصيا ولما أتحدث شخصيا، أتحدث عن امحند العنصر أتحدث عن وزارة الفلاحة أنا متفق معك

أن ربما تيخص هاذ العمل اللي قمنا به أنه يكون عمل دائم نوعا ما مستديم مهيكل إلا أنه نفضل يكون أنه دائم بنكهة إيجابية لأن ذيك آثار الجفاف دائم متشائمة شيئا ما لأن حنا خصنا نبقاو وغير في هاذ الجفاف لا، أنه يكون داخل في التنمية القروية حقيقة لأن ما رصد في برنامج محاربة آثار الجفاف اللي في الواقع رغم التأخر اللي.عرفه الشطر الثاني والشطر الثالث ولكن الحمد لله الآن أنجز تقريبا بما يفوق 95٪، أنه مر من 6 مليار ونصف إلى 8 المليار ولكن ماشي الغلاف هو اللي مهم أعتقد المهم لأول مرة هو أن البرنامج ما كانش برنامج ديال رجال المطافئ نطفيو العافية فحسب بل الاستعمال كان استعمالا نسبيا جيد بحيث أن كنوجدو أن 54٪ من هاذ 8 المليار ونصف مشت للاستثمار وللتشغيل أي أنجزت بها بعض الأشياء اللي بقت منها.. أنتم كلكم ناس البادية وتعرفوها أنه أعطي الاهتمام للماء لامن الآبار ولا من Les Châteaux d'eau اللي في القرى، أعطي للطريق وهذا جد مهم لأن اللي كان كيوقع لنا لما كيكون الجفاف وشي برنامج بحال هذا تنخذمو في الشغل كيفاش نعطيو لناس واحد المدخول اليومي ولكن لما كينتهي ذاك الشي ماكيبقى والو هاذ المرة بقت شي حاجة وربما من هاذ الباب تنقول مع أن السيد المستشار تيقول خصو يكون دائم لأن خصنا نفكرو كيف ننمي؟ كيف لخلق مشاريع في العالم القروي لتنمية العالم القوري؟ على أية حال غير باش نعطي تفاصيل قلت على أن 54٪ مشت للاستثمار والتشغيل وهي 4 مليار و320 مليون درهم، 16 مليار و 16,75٪ أي مليار و340 مشت لإغاثة الماشية، 15٪ لمعالجة مديونية الفلاحيين، بحيث أن كتعرفو أن واحد العدد ديال الفلاحين الصغار تأخر عليهم وهناك ما يقرب من10٪ للماء الصالح للشرب إلى غير ذلك.

الانجاز ديال هاذ الغلاف ديال 8 المليار ونصف قلت بأن عرف الشطر الثالث واحد النوع جيال التأخير ديال أربعة أشهر، مما أدى إلى ـاخير المدة ولكن المرحلة الأولى أنجزت كاملة 95٪، المرحلة الثانية 96٪ والمرحلة الثالثة اللي تمددت إلى آخر هذه السنة أنجزت ب70٪.

خلق هذا البرنامج ما يقرب 21 مليون يوم عمل أي تقريبا كأننا وظفنا 80 ألف ديال الأشخاص لمدة سنة كاملة وهذا جد مهم في هذه الظروف وبالبوادي بالخصوص.

فهذه معطيات أولية نتمنى أن الجفاف يبتعد عنا شوية ولكن نتمنى أن المجهود يبقى مستمر لتنمية القطاعات وتنمية البوادي المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الوزير، هو كما بينتم هذه العملية أعطت نتيجة إيجابية في العالم القروي لهذا نلح على استمراريتها إلا أنه نحن نقول هاذ السنة هاذي نشكر الله تبارك وتعالى على هذه الأمطار ولكن باش هاذ الأمطار تعطي النتيجة وتستثمر في ظروف حسنة كان على الميزاينة ديال الدولة وفي هاذ الميزانية هاذي يعطي واحد الفصل مهم لهاذ العملية اللي تنتكلمو علهيا وهو إنجاز كما قلتم من قبل هاذ المشاريع اللي تكلمنا عليها لا من شغل ولا من الأشغال ديال الطرق ولا من الأشغال ديال إصلاح الآبار اللي خسرت ويعني كان على الدولة باش تعطي مع هاذ الأمطار هاذي تعطي واحد الدفعة لوزارة الفلاحة وتمد لها واحد الفصل مهم مالي باش هاذ العملية تمشي بجانب العملية العادية.

لهذا نطلب منكم تكونوا المدافع والمحامي ديال هاذ المجلس في هذا الإطار ولو يكون ياخذوا من قطاعات أخرى شيئا ما، تاخذ من قطاعات أخرى من الميزانية وتضاف لوزارة الفلاحة لأنه إذا لم يعطوك هاذ الغلاف المالي باش نتغلبو على المشاكل اللي تخلقت من بعد الشتا ومن بعد الجفاف بحال إلى ما درنا والو للبادية وأنا أصرح بها علانية في هاذ المجلس الموقر أن على الحكومة وعلى الوزير الأول باش نستفيد من هاذ الأمطار، باش ياخذوا في هاذ العملية، ياخذوا غلاف مالي خاص بجانب الغلاف الكلاسيكي اللي هو مطروح الآن. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس وشكرا السيد النائب، أنا أعتقد أن كما قلت أن التصريح الحكومي أولى اهتماما للتنمية القروية لما تحدث عليها من قبل أن ما قام به برنامج محاربة آثار الجفاف وكما قلت أتمنى ألا يبقى محاربة آثار الجفاف ولكن اسم آخر هو لتنمية العالم القروي، اللي مهم الآن هو أن في جميع الميزانيات ديال القطاعات أن نجد أن هناك اعتمادات رصدت لتنمية هذا العالم القروي لأن لا يمكننا نجمع كلشي عندو واحد ولا نخلقو وزارة خاصة، كتعرفو المشاكل اللي هي موجودة وربما ما غاديش تحل ولكن المهم هو أن المجهود يكون غادي لتنمية هذا العالم القروي وحماية حتى للعالم الحضري وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك سؤال تم تأجيله بطلب من فريق.. هو المتعلق بالمستشار المحترم السيد محمد الحدادي بطبيعة الحال سيطبق في حقه النظام الداخلي وننتقل إلى سؤال آخر موجه إلى السيد وزير الفلاحة حول الدعم المستعجل للفلاحة

السقوية وتشجيع الضيعات المنظمة والعصرية خلال الموسم الفلاحي الحالي للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر نور الزين، أحمد بومكوك، نور الدين بركاع، أحمد المالكي، ادريس الراضي. الكلمة للمستشار المحترم السي عبد القادر نور الزين.

المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون، السيد الوزير المحترم،

جرت العادة في بداية كل موسم فلاحي أن نقف على اسعدادات وزارة الفلاحة لاستقبال موسم جديد خصوصا وأن لا أحد منا يجهل أهمية القطاع الفلاحي كقطاع إنتاجي أساسي في نسيجنا الاقتصادي وكمصدر رزق لشريحة واسعة من مواطنيها وهذه السنة كمثيلاتها أن نخرج فيها من هذا التقليد، غير أننا سنركز على أمر أساسي هو أن الفلاحة المغربية عانت الكثير من تعاقب سنوات الجفاف، مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني برمته هذا الأمر يدفعنا السيد الوزير إلى نقبل حقيقة خطورة الاعتماد على الفلاحة البورية نظرا لارتباطها المباشر بالتساقطات المطرية وضرورة التفكير الجاد في دعم الفالحة السقوية وتشجيع الضيعات المنظمة والتي تعتمد على وسائل وتقنيات حديثة وذلك بمنحها مساعدات مادية وتمكينها من التحضير الذي تحتاجه حتى تشكل حلا ثابتا للاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطق، حقيقة خطورة الاعتماد على الفلاحة البورية نظرا لارتباطها المباشر بالتساقطات المطرية وضرورة التفكير الجاد في دعم الفالحة السقوية وتشجيع الضيعات المنظمة والتي تعتمد على وسائل وتقنيات حديثة وذلك بمنعها مساعدات مادية وتمكينها من التحضير الذي تحتاجه حتى تشكل حلا تباثا الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطق، السيد الوزير، نود أن نطلع على رؤية وزارة الفلاحة المشخصة في برنامجها المحتمل لهذا الموسم الفلاحي في دعم الفلاحة السقوية، كما نود من سيادتكم أن تبرزوا لنا الآليات والوسائل المرتقبة لوزارتكم تفعيلها حتى تضمنوا تشجيعا أكبر لعصرنة الضيعات الفلاحية بالمغرب.

وأخيرا السيد الوزير وحتى لا نفوت على أنفسنا الفرصة، نريد التعرف على ملامح سياسة الدعم الذي ستقدمه وزارتكم للفلاحين خلال هذا الموسم الفلاحي فيما يخص الأسمدة وتوفير البذور المختارة والزريعة العادية والمبيدات الخاصة وبالأغراض الفلاحية بكميات تضمن حاجيات الفلاحة الوطنية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار،

السادة المستشارين المحترمين،

بالطبع السؤال يهتم بجانب وجانب جد مهم وهو الفلاحة السقوية، الفلاحة العصرية، الفلاحة الاستثمارية وبالإجابة على هذا الشق هذا لا يعني أنني أشاطر الرأي أن الفلاحة البورية صحيح أن لها مشاكل، صحيح أنها مرتبطة ولكن كحكومة لنا أن نهتم بكلا الفلاحتين لأن هذه نحتاجها - العصرية - والبورية نحتاجها لأن عدد الساكنة التي هي متواجدة في هذه المناطق لكن لا أعوم السؤال وحتى لا أتحدث على كل التشجيعات لهذه القطاعات نبقى في التشجيعات الخصوصية بالنسبة للاستثمار الفلاحي لأن لما نتكلم عن الضيعات العصرية، ضيعات السقي فهو استثمار، نكونوا واضحين فلاحة صحيح ولكن فلاحة بتقنيات مشابهة للاستثمار.

وأعتقد أن في هذا الباب وزارة الفلاحة والحكومة بصفة عامة عبر عدد من الآليات ومنها الآلية الأساسية وهي صندوق التنمية الفلاحية فيخصص مدة تشجيعات لهذا الاستثمار، فيما يتعلق مثلا اقتناء الآلات الفلاحية وتجهيز الضيعات بأدوات السقي الحديثة أو تحاليل التربة أو تربية المواشي والكل يتذكر أن فيما يتعلق بالمكننة وبالآليات أن تم مؤخرا رفع مساهمة الدولة، إعادة الدولة التي تصل الآن إلى 50٪ بالنسبة للأفراد والى 60٪ بالنسبة للتعاونيات ومن طبيعة الحال كاين 30٪ فيما يتعلق بالجرافات إلى غير ذلك.

هناك كذلك دعم بعض عوامل الإنتاج كبذور الحبوب وشتائل الأشجار المثمرة تحدثت عليها بتفصيل في الأسئلة السابقة، البذور بطبيعة الحال يمكن يقال لي بأن الدعم مازال معلق ولكن كاين الدعم والنقل والتخزين باقي راه مخلص اللي باقي هي ذلك العشرين درهم اللي الآن غادي تتحل عما قريب، في الشتائل تكلمت على النخيل اللي هي بالمجان على الزيوت اللي فيه 80٪ ديال المساعدة على البرتقال على الاستثمار ديال الهكترات ديال تهييء الأراضي بالنسبة للبرتقال والزيتون وغير ذلك.

هناك كذلك تشجيع الصادرات عبر دعم استعمال شباك الحماية داخل البيوت أو الإعانة للبحث عن أسواق خارج الأسواق المعتادة اللي هي الاتحاد الأوربي هذه إعانات كلها لتشجيع الاستثمار دعم التشجيعات المتعلقة بتتمين المنتوج الفلاحي كوسائل الخزن والتبريد والتلفيف، إلى غير ذلك..

إذن بالنسبة للاستثمار هناك عدد من الآليات وعدد من الإعانات للدفع بهذا القطاع حتى يتأهل ويكون في مستوى المنافسة، فإضافة إلى هذا تنعرفو فيها يتعلق بالسقي دائما بتشجيع السقي وخصوصا بالاقتصاد في استعمال الماء أن

هناك يعني كذلك إجراءات قانونية جد حديثة التي رفعت من إعانة الدولة فيما يتعلق بالتقطير وبالسقي التكميلي وهذه كلها كاين القرارات ماغاديش ندخل في التفاصيل لأن عدد من الأشياء، بناء مخزن الماء، القنوات إلى غير ذلك، فهذا كله غير باش نقول بصفة مجملة أن هناك مجهود لا بأس به لتشجيع فلاحة السقي وتشجيع الاستثمار الفلاحي مع العلم وأؤكده لأن حتى لا يفهم جوابي كجواب منقوص أن هناك آليات أخرى تهم المناطق البورية وتهييء المناطق البورية والسقي الصغير في هذه المناطق لكن ليس المجال للحديث منه وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر نورالزين:

شكرا للسيد الوزير المحترم على هذه الأجوبة، لا أريد التعقيب ولكن أريد التذكير، السيد وزير الفلاحة السابق صرح لنا بعدد من الإعانات في جميع القطاع الفلاحي والفلاحون سمعوا هذه التشجيعات وهذه الإعانات في تجديد الأغراس وفي السقي بالتنقيط والسقي بالرش و ديال الماء وآليات الحرث والجرارات وما يزيد عن القطاع الفلاحي وتكلفوا ومشوا للقروض ومكاتب القرض الفلاحي وأخذوا ديون سلفات ومشوا للأبناك وأخذوا سلفات وتكلفوا وجهزا الضيعات ديالهم من جميع الوسائل الحديثة لهذا السقي المحوري وجميع مايهم الضيعات المنتجة والإنتاجية وجهزوا ملفاتهم والملفات هم الآن في مكاتب القروض الفلاحية ينتظرون الفلاحين يتسناو باش يخلصوا هاذ الديون اللي أخذوا أو مكاتب القرض الفلاحي مازال حتى واحد ماجاوهم. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

باختصار شديد فعلا طرح على السؤال على ماهي التشجيعات المقررة ولما تكلمت على هاذ السقي فعلا آخر القرارت وهي خرجت في هاذ السنة وهم المراسيم اللي تحدثت عليهم، الآن مشكل آخر أنا مستعد أننا نتدارسه ونشوفو أشنو هو السبب لأن صناديق القرض الفلاحي لا يمكن لها توقف العمل اللي هو مشروع أو إذا كانت بعض الملفات اللي عليها شي حاجة ناقصة أو عراقيل نشوفوها، أنا مستعد أننا نشوفوه ماكاين حتى إشكال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

أعتقد أننا بهذا السؤال نكون أنهينا حصة الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة وبهذه المناسبة أقدم له شكري على مساهمته القيمة في هذه الجلسة باسم جميعا، والآن ننتقل إلى قطاع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول تسوية وضعية الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراة الفرنسية للمستشارين المحترمين السادة علي لطفي، أحمد الزايدي، خاليد العلمي لهوير، وأحمد أخميس. الكلمة للمستشار المحترم السي علي لطفي.

المستشار السيد علي لطفي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، مما لاشك في أن الحكومة تلجأ من حين إلى آخر إلى مراجعة بعض الأنظمة الأساسية للأطر والموظفين وهو أمر عادي بالرغم من اختلافنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول المقاربة والمنهجية المعتمدة في تحسين أوضاع الموظفين ونظام الأجور والتعويضات التي غالبا ما يغلب عليها طابع التجزئة عوض النظرة الشمولية أو المعالجة الشمولية وغالبا ما تتم هذه المراجعة تحت ضغط ما يسمى بالإكراهات وهاجس التوازنات المالية وبالتالي تخلف ثغرات خطيرة تذهب في بعض الأحيان إلى الإجهاز حتى على المكتسبات، علاوة طبعا على توسيع الفوارق والتفاوتات بين الفئات وداخل الفئات الحاملة لنفس الشأن والديبلوم.

وفي هذا الإطار السيد الوزير المحترم يأخذ الأساتذة الباحثون أو حاملي الدكتوراة الفرنسية سلسلة من الاحتجاجات آخرها وقفة احتجاجية يوم الخميس 12 دجنبر أمام مبنى وزارة التعليم العالي ضد ثغرات النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي الصادر سنة 1997 وكذلك ضد تجاهل الوزارة لملفهم المطلبي في ضرورة إلحاقهم الفوري بإطار أستاذ التعليم العالي بعد. أربع سنوات تحتسب في إطار أستاذ محاضر، مع الاحتفاظ بكامل أقدميتهم منذ التوظيف وخارج أي مشروع لإصلاح النظام الأساسي إسوة بزملائهم أو كما هو معمول به مع زملائهم حاملي الدكتوراة أو PHD وقد وجهت لكم السيد الوزير المحترم الجمعية المغربية للأساتذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية التي تضم أزيد من 350 أستاذ باحث حاملي الدكتوراة الفرنسية المعنين بموجب النظام الأساسي ل 17 أكتوبر 1975 عدة طلبات للحوار والتفاوض للوقوف على هذه الإشكالية ولمعالجة هذا الملف وللإستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة ولم تلق مع كامل الأسف - بعد ردا إيجابيا بالرغم، السيد الوزير، أن هذا الملف ورثتموه عن الحكومة السابقة وفي نفس الإطار أنتم تنتمون السيد الوزير إلى هذه الهيأة أي هيئة التعليم العالي.

لذا نسائلكم عما تعتزمون القيام به من إجراءات إدارية وقانونية لمعالجة هذا الملف بشكل يحقق المطالب

المشروعة لهذه الفئة من أساتذتنا أصحاب الرسالة الحضارية والإنسانية في تكوين أجيال مغرب المستقبل وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد خالد عليوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الكريم،

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الذي بصراحة هو من ضمن الملفات التي أنا شخصيا منكب عليها حاليا لدراستها من مختلف الجوانب، في الحقيقة الموضوع المطروح علينا لا يتعلق فقط بمسألة إدارية لكي يتم إعطاء هؤلاء الحاصلين على شهادة الدكتوراة الفرنسية نفس التعويضات ونفس الرتبة ككل من حصل على شهادة دكتوراة الدولة، ولكن فيه كذلك جانب آخر، الذي هو جانب يتعلق بالمعادلة البيداغوجية بين ديبلوم أجنبي وديبلوم مغربي، وهناك قانون يجري به العمل في جميع بلدان العالم وهو أنه لا يمكن نظام تعليمي مغربي يعطي رتبة أعلى من الرتبة التي يعطيها النظام التعليمي الذي يعطيه تلك الشهادة، يعني بعبارة أخرى في فرنسا الدكتوراه الفرنسية فوقها توجد درجة أخرى التي تؤهل الشخص لكي يكون أستاذ التعليم العالي والدكتوراه الفرنسية في فرنسا لابد أن الإنسان يحصل على ديبلوم آخر الذي يسمى الديبلوم التأهيلي من أجل البحث والذي يعطي مقابل لما نسميه نحن دكتوراة الدولة إذن نحن في إحراج، الإحراج هو أنه لما كنا في النظام القديم الذي كان فيه ثلاث رتب، كانت رتبة الأساتذة المساعدين بديبلوم الدراسات العليا أو ديبلوم السلك الثالث، دكتوراه السلك الثالث ثم أستاذ محاضر دكتوراة الدولة وبعد أربع سنوات ينتقل إلى أستاذ، لما فرنسا غيرت نظامها، غيرته في سنة 1984، حذفت دكتوراة الدولة وبدلته بمستويين جديدين هو الدكتوراه الفرنسية هي في الحقيقة دكتوراة جامعة لم تعد دكتوراة الدولة كل جامعة تعطي دكتوراة خاصة بها وأضافت إليها ديلوم التأهيل من أجل البحث غيرت نظامها، نحن نظامنا كان يتبع دائما للهرمية الفرنسية، بقينا نحن من 54 حتى 97 بدا يتخرجوا طلبة مغاربة بالدكتوراة الفرنسية وبدؤوا يلتحقون بالتعليم العالي لما يلتحقون بالتعليم العالي يلتحقون كحاملين لدكتوراة السلك الثالث حتى واحد فيهم ما التحق بإطار أستاذ محاضر.

ولما جاؤوا، عملت لجنة اللي درات تقييم المضمون البيداغوجي ديال هاذيك الدكتوراه وكنا في معضلة: هو أنه هي فايتة شوية ديبلوم الدراسات العليا، فايتة ولكن أقل من دكتوراة الدولة يعني جات في إطار وسيط مابين الأستاذ المساعد وأستاذ محاضر ماعندناش ذاك الإطار الوسيط في نظامنا الحالي.

فاللي تعمل هو أنه طلب منهم هو أنهم يديروا ذاك الديبلوم ديال التأهيل أو يديروا دكتوراة الدولة تقريبا 609 منهم الي دوزوا إما دكتوراة الدولة أو عمل ديبلوم التأهيل، الآن منهم موظفين 436 في إطار الأستاذ المؤهل و173 في إطار أستاذ التعليم العالي يعني قضوا أربع سنوات، لما جينا حنا في 97 أي المغرب قرر باش أنه يصبح عندو انسجام مع النظام الفرنسي، عمل نظام جديد ل 97 اللي خلق عندنا حنا الدكتوراة الوطنية اللي كتعطي الحق أنه يلتحق بمستوى أستاذ التعليم العالي مساعد ويبقى على أنه باش ما يضيعوش هاذوك اللي ما دوزوش إما ديبلوم التأهيل على حسب فرنسا أو دكتوراة الدولة في المغرب أعطيت لهم ترقية اعتبارية، اعطيت لهم ست سنوات ترقية إضافية كي تعوض لهم على ذاك النقص بحال اللي قلنا حنا الفارق ما بين DES ودكتوراة الدولة أو الدكتوراة الفرنسية.

فلا يمكن، الصعوبة هي هاذي، أنا ماذا بي يون عندي شي حل نقدم، ما غاديش يمكن لنا نراجعو المنظومة الترابية على حسب إطارات التعليم العالي لأنه لا يمكن لنا نخلقو إطار وسيط، ماكاينش غير موجود وفي نفس.. إذا من الناحية البداغوجية يصعب أنك تعطي معادلة اللي ما عندهاش في بلادها الأصل، الدكتوراة الفرنسية ماعندهاش معادلة دكتوراة الدولة في فرنسا بنفسها. فإذن غادي نكونو بحال إلى كنحكمو على نظامنا التعليمي بأنه في مرتبة متدنية عمن النظام الفرنسي وماشي صحيح لأنه هاذ قضية المعادلة اللي عملها وسهر عليها هم الأساتذة نفسهم، ماشي الوزارة، الأساتذة سهروا وعملوا لجن ودرست ما هي مضامين الدكتوراه الفرنسية وما هي مضامين دكتوراه دولتنا وما هي مضامين الدكتوراه الوطنية وخلصت إلى هذا البند.

فأنا براحة أمام هذه الإشكالية غادي نحاول ندرس الملف وغادي نستدعيهم مستقبلا، أنا عرفتهم بأنهم جاؤوا نحاول ندرس الملف وغادي نستدعيهم مستقبلا، أنا عرفتهم بأنهم جاؤوا الأسبوع اللي فات للوزارة بطبيعة الحال ما كانتش يمكن لي أنا، خصني إذا اسقبلت الناس خصني نقول لهم شي حاجة ماشي غير نستمع لهم، خصني نتجاوب معهم فاحنا كندرسو أشنو هي الإمكانيات اللي نحاولو نتجاوزو بها هاذ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي لطفي:

شكرا السيد الوزير.

في البداية نسجل بإيجاب استعدادكم للحوار مع السادة الأساتذة المعنيين بالأمر على أساس أنه نحاولو تعالجوا هذا الملف لأنه ليس وليد اليوم ولكن لابد من إبداء بعض الملاحظات هو أنه هذه الفئة من الأساتذة وظفت منذ سنوات قبل الإصلاحات المتتالية سواء بفرنسا أو هنا لأنها وظفت فقط برسالة من الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية ودخلوا في إطار نظام 1975 وليس في النظام الحالي والقيمة العلمية لم تدرس باش نقولو واش ديال كندا أحسن من الدكتوراه الوطنية لفرنسا أو أمريكا بمعنى هذه الدراسة هل كانت موضوع نقاش في الإصلاح وثانيا واش شي واحد يشكك في الدكتوراه الوطنية لفرنسا التي نستمد منها كل التشريعات وكل الأدبيات والمناهج البيداغوجية والعلمية إلى غير ذلك.

أعتقد أنه كاف حق مكتسب، هذه دكتوراه معترف بها، جاء النظام الفرنسي في 84 تغير وحنا حتى ل 97 بمعنى عاد عملنا إصلاح النظام الأساسي للتعليم العالي بالنسبة للأساتذة، إذن نعتبر أن هذا حق مكتسب بالنسبة للسادة الأساتذة، ثانيا هؤلاء المعنيين لا يطالبون بمعادلة، يطالبون بوضع هذه الدكتوراه حسب قيمتها العلمية ولكن حسب النظام الذي دخلوا عليه ماشي يتم التراجع لأنه يتم التراجع على حق مكتسب لكن الأساسي هو استعدادكم للحوار والتفاوض هؤلاء المسئولين، حينا توصلت ببيان من لجنة التنسيق الوطنية التي تدعو فيه إلى مقاطعة امتحانات السنة الجارية في شهر يناير 2003، كذلك إضرابات مسترسلة والتشديد على قرار تجميد المساهمة حتى في الإصلاح البيداغوجي أنا أعتقد حتى لا نسقط في نفس ما وقع فيه السؤال وطرحته من هذا من هذا المنبر بالنسبة للأساتذة الأطباء ووقعت فيه الحكومة في خطأ في معالجة الأساتذة الأطباء وبعد إضرابات مسترسلة والإضراب حتى داخل كلية الطب آنذاك تداركت الحكومة وعالجته معالجة موضوعية وجدية وانصفت المعنيين بالأمر.

وأعتقد السيد الوزير المحترم وأنتم تنتمون إلى الهيئة. وكما يقولون أهل مكة أدرى بشعابها، وعارفين هاذ النظام وعارفين الأساتذة والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في تكوين هذه الأجيال من الشباب والطلبة، أنه تعالجوا هذا الملف بشكل موضوعي لإنصاف المعنيين بالأمر وأعتقد هذا الدور ستلعبوه بشكل إيجابي وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

أنا غير بغيت نشكر السيد المستشار على آخر المستجدات فقط باش نقول بأنه الإنسان ما خصوش دائما يخلط ما بين ما يتعلق بمصلحة الجامعة والأسر المغربية والطلبة ونظامنا التعليمي بصفة عامة والقضايا التي تتعلق بالمصالح المادية لفئة من الفئات المعنية، فلذلك منطق الحوار هو الذي يبني على أساس الحل والذي هو حل معقول الذي لا يحدث إخلالا بالتناسق العام لمنظومتنا التعليمية، وثانيا أظن بانه هذا الملف ما يمكنش يحل بأسلوب من أساليب الاحتجاج. لا يمكن يحل إلا في إطار علمي، المسألة ليست مسألة نقابية، المسألة بالدرجة الأولى علمية وتعرفون الآن أن الجامعات المغربية لها استقلالية وحتى الوزير بنفسه لايمكنه أن يقرر شي حاجة اللي كتمشي ضد مايتفق عليه هيئة الجامعة وكل هيئات الجامعة، ما يمكنش لي أنا نقرر نعطي لشي أحد شي معادلة لأنه كاين ناس اللي هم معنيون بالأمر.

لذلك خصنا نفهمو المسألة ليست مسألة نقابية فقط ولكن المسألة عملية وتتطلب من السيد المستشار أنه يكون رسول وزير التعليم العالي اتجاه هؤلاء الإخوة الذين بعثوا بهذا البلاغ باش شوية نترزنو نلقاو واحد الجو إيجابي ديال العمل لتجاوز هذه الوضعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة وننتقل الآن إلى قطاع آخر هو قطاع وزارة الصحة وبهذه المناسبة في أول مشاركة للسيد وزير الصحة في مجلس المستشارين، نعبر له عن تهنئتنا الجارة له على الثقة الملكية الغالية ونحن على يقين أنه سيقوم بهذه المسؤولية خير قيام وقد مارس العمل النيابي لمدة طويلة.

الآن ننتقل إلى أصحاب الأسئلة المتعلقة بالسممات بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة رحال الزكراوي، قاسم الغزوي، عبد الرحمن أوشن، العربي خربوش محمد الزعيم، عبد الحق بوكرين محمد اشنينة، محمد الرايس، علي سالم الشكاف، محمد الرحموني، عبد الكريم الودغيري ومحمد أخطور.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد العربي خربوش، لكم الكلمة.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بدوري أهنيء السيد الوزير على الثقة المولوية الكبيرة وسوف ألقى السؤال.

أصبحت التسممات بجميع أنواعها خاصة الغذائية منها شبحا يخيم علينا، حيث تنبئنا الصحافة يوميا عن وفاة عدة ضحايا بسبب التسممات ونزول آخرين ضيوف على المستشفيات وأقسام المستعجلات لمن تضطرهم ظروفهم للأكل خارج البيت، الأمر الذي يترك في نفوس المواطنين

حالة من الفزع خاصة وأن الأمر لا يقتصر على المحلات الشعبية بل يتعدى ذلك ليشمل حتى المطاعم الفاخرة.

السيد الوزير المحترم،

إذا كان دور المركز الوطني لمحاربة التسمم التابع للمعهد الوطني للصحة هو توعية المواطنين وتعريفهم بالمواد التي من المحتمل أن تكون سامة من أجل إجراء الاحتياطات اللازمة بعد تناولها ومعرفة مصدر تسممها وكذا تجنيب المصاب الوقوع في خطإ ممارسات خاطئة شائعة فإن دوره يبقى محدودا نظرا لجهل المواطنين بوجود المركز وما يقدمه من خدمات، حيث لاستقبل أكثر من 10 مكالمات في اليوم من منطقة الرباط ونواحيها فقط لتبقى الحملات المدرسة والأيام المفتوحة ومساعدات المنظمة العالمية للصحة ومنظمات أخرى هي أهم الوسائل المتاحة لمكافحة التسمم.

لذلك نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي تنوي وزارتكما اتخاذها لتوعية المواطنين والحد من ظاهرة التسممات الغذائية؟

ألا ترون أنه قد أن الأوان لتفعيل دور المركز الوطني لمحاربة التسمم والقيام بحملات التوعية عبر الوسائل السمعية البصرية وتشديد المراقبة المستمرة؟

وتقبلوا السيد الوزير فائق الاحترام والتقدير وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للدكتور محمد بيد الله وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

أود في البداية أن أقدم لكم الشكر على كلماتكم الرقيقة حولي وكذلك المستشار العزيز وأود كذلك أن اتقدم بالشكر للسادة المستشارين على طرح هذا السؤال وأظن أن الأمر يتعلق بتسممات غذائية يعني تسممات تعني الجهاز الهضمي من جراء ميكروبات أو بكتيريات أو جراثيم وتشخص سريريا أو جهريا وتشافى أو تداوى وتعالج سريريا كذلك ولا دخل للمركز المذكور في هذه التسممات وتأتي فقط من الوسخ ومن تعفن المواد الغذائية أو إنهاء مدتها أو مشكل نقلها أو مشكل خزنها أو عدم الاكتراث بغسل الأيادي لمستعمليها أو ماسيها وأظن أن هذا مشكل يتعلق طبعا بالتحسيس على صعيد واسع وبالأخص في الأسواق وعند الباعة المجولين وهناك آليات معروفة تتكلف بهذه المواضيع الموجودة في العمالات تستنفر كلما كانت هناك حالات لرصدها وتسجيلها وأخذ عينة منها لتحليلها في المختبرات الوطنية وتضم زيادة على المشتغلين في مراكز الصحة أشخاص من وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة ومحاربة الغش.

أما فيما يتعلق بالمركز الوطني فله وظيفة أخرى تتعلق مثلا بلدغ العقارب أو الأفاعي وبعد النباتات السامة ويتعلق الأمر هذا بالسم بصفة دقيقة، أما التسممات الأخرى التي نراها في الصحافة والتي تطرح حقيقة مشاكل صحية فتتعلق بالتعفنات وبأمراض الجهاز الهضمي والأمور هذا أصبحت تنقل باضطراد على أيدي الصحافة ولكنها ليست بالمهولة وهي تتعلق بالنمو بشكل الماء الصالح للشرب، بالنظافة بمحاربة الأوساخ، بغسل الأيادي وأظن أن أحسن Message يمكن إرساله وهو خص الناس يغسلوا أيدهم فقط بالصابون الأمور سهلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم،

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس،

أنا بدوري أشكر السيد الوزير على إجابته والذي نؤكد عليه وهو توعية المواطنين باش يحافظوا كما جاء في تدخلكم على النظافة باش يتوعاوا لأن هذا الخطر جاي بزاف وتنسمعوا عليه كل نهار الناس تيموتوا بهاذ التسممات والمراقبة المستمرة اللي كتكون من وزارة الداخلية ومن وزارة الصحة هم اللي أديو المهام ديالهم السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

ننتقل الآن إلى قطاع وزارة الصيد البحري ونرحب بالسيد وزير الصيد البحري وننتقل إلى السؤال المتعلق باتفاقية الصيد البحري التي أبرمت مع روسيا وهذا السؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين حسن زهير، حسن قيشوحي، الحسين الجامعي، بلحاج الدرمومي، لحسن أكوجكال، السعيد كمال، عبد المجيد العزوزي، أحمد بولون والمهدي زركوم. الكلمة للمستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

السيد الوزير، بلغ إلى علمنا نبأ توقيع اتفاقية صيد مع دولة روسيا عقب الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة رفقة أعضاء الحكومة في شهر أكتوبر المنصرم، هذه الاتفاقية سيستفيد بموجبها الصيادون الروس حسب ما تداولته وسائل الإعلام الوطنية من الصيد بمياهنا الإقليمية مقابل تحويلات مالية وضمانات محددة تكفل للمغرب حماية ثرواتي الحرية ضد أي خروقات أو استغلال عشوائي.

لذلك نسائلكم السيد الوزير عن فحوى هذه الاتفاقية على غرار هذه الاتفاقية ما هي آفاق التعامل مع الاتحاد الأوربي في مجال الصيد البحري؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

قبل إعطاء الكلمة للسيد وزير الصيد، أذكر أن الرئاسة توصلت بإخبار يتعلق بالإجماع الذي سيعقده المكتب ورؤساء الفرق وأن هذا الاجتماع سيتم مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الطيب غافس وزير الصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

حقيقة أن المغرب وقع مع فيدرالية روسيا اتفاق في ميدان الصيد البحري، وقبل أن أجيب عن هذا السؤال أريد أن أذكر بأن فيدرالية روسيا فيدرالية عندها بسوق فيه 150 مستهلك وهي عضو دائم في مجلس الأمن ولها كلمتها في هذا الميدان وكان هذا عنصر لعب دورا في الاتفاقية التي ذكرت ولكن هذا ليس معناه بأن الجانب الاقتصادي ومصالح المغرب ضحيت، كيف ذلك؟

أولا أود أن أذكر بأننا اتفقنا على إطار فقط وتوضع المفاوضات التي ستبدأ في شهر يناير المقبل التطبيق الفعلي لهذا الاتفاق وهذا الاتفاق بطبيعة الحال أخذنا بعض الاحتياطات ومنها اتخاذ القرارات احتياطا من طرف المغرب يهدف المحافظة على مخزونه.. ونوعية الاواخر التي ستصطاد وكيفية الأسماك التي ستأخذ وقررنا كذلك.. والمفاوضات المقبلة ستشير إلى ذلك بوضوح واتفقنا كذلك على خلق شركات مشتركة بين الروس والمغربة ومعاهدة كذلك في البحث العلمي ولهم خبرة حب هائلة في هذا الميدان والمسائل التقنية كذلك وكذلك غلاف مالي سيؤدي إلى للمغرب وسنتفق عليه في المفاوضات التي ذكرت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

نشكر السيد وزير الصيد على مساهمته وننتقل إلى قطاع كتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء وهناك سؤال حول برنامج مبدا للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وجانبه المتعلق بتوفير الماء الصالح للشرب للمستشارين المحترمين السيد أحمد بناء إدريس الراضي وبهذه المناسبة كذلك أتقدم بالتهاني للسيد الوزير على الثقة الملكية للسيد كاتب الدولة.

وأعطي الكلمة للسيد المستشار الأستاذ إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

لقد شكل البرنامج الوطني لتزيد العالم القروي بالماء الصالح للشرب دعامة تنموية للعالم القروي خصوصا بالنسبة للمناطق التي عانت من سنوات الجفاف وقد انطلق هذا البرنامج قبل أن يعيش المغرب تجربة حكومة التناوب في إطار برنامج (ميدا)

وقد استفاد المغرب بمساعدات مالية وتقنية من الاتحاد الأوربي ساهمت في إنجاز الجزء الأول من هذا البرنامج والذي وفر الماء الشروب لأبناء العالم القروي خصوصا لبعض الدواوير النائية إلا أننا في الآونة الأخيرة بدأنا نلاحظ أن هذا البرنامج بدأ يتراجع ولم بعد يسير بنفس الوتيرة، حيث أن العديد من القرى والدواوير النامية لم تستفد من هذا البرنامج ولازالت تعاني نقصا في الماء الشروب.

السيد الوزير، لقد حاولنا معرفة الأسباب التي جعلت الجزء الثاني من هذا البرنامج يتعثر ويعرف بعض الصعوبات والتي ترجع بالأساس إلى توقف المساعدات المالية للاتحاد الأوروبي لأسباب سياسية أدت إلى تعثرات برنامج مبدأ 2، كما أن تطبيق هذا البرنامج يقتضي أيضا مشاركة الجماعات المحلية في المساهمة المالية بجزء من تكاليف المشروع، وبعض الجماعات القروية تكون فقيرة لا تتوفر على مداخيل مما أدى إلى حرمانها من الاستفادة من هذا البرنامج.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتجاوز هذه الصعوبات وتسريع وثيرة البرنامج؟ هل لديكم تصور لحل المشاكل التي تعانيها بعض الجماعات القروية الفقيرة حتى تستفيد من الماء الصالح للشرب؟ وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد كاتب الدولة السي زهود،

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالماء:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

شكرا للسيدين المستشارين على التفضل بطرح هذا السؤال حول الشراكة المغربية الأوروبية في إطار برنامج (ميدا)، أولا لابد من التذكير بمحتوى هذا البرنامج حتى نطلع عليه جميعا فهناك الجانب الذي يتمحور حول الاتفاقية

المبرمة في إطار الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 1998 وتهم تمويل برنامج يرمي إلى تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وهذا المشروع يدخل في إطار ما يسمى ب(ميدا)1 ويقدر مبلغه الإجمالي ب 40 مليون أورو، ويهدف هذا المشروع إلى تزويد مايزيد عن 350 دوار بالماء الشروب وإنجاز الأشغال المتعلقة بالتطهير في ثلاثة مراكز، وهذه الدواوير تهم أقاليم الشمال وإقليم قلعة السراغنة وتشمل ساكنة تزيد عن 100 ألف نسمة وكذا أشغال التطهير بمدن تاوريرت وبركان وأزيلال وكذا بولاية مراكش وإقليم الصويرة بخصوص الشق الموكول إنجازه إلى مديرية هندسة المياه أما الشق الأول فإنجازه موكول إلى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

وقد انطلقت الأشغال سنة 2001 ومن المتوقع أن تنتهي سنة 2004 وهذه التعثرات التي أشار إليها السيد المستشار المحترم فيما يخص التاخير هناك طلب من الجانب الأوروبي بإعادة صيغة المساطر المتبعة فيها يخص إنجاز الصفقات، فالمصادقة على هذه الصفقات عرفت تأخير ناتج عن احترام المساطر التي من المفروض اتباعها احتراما لبنود الاتفاق.

أما الشق الثاني المتعلق بالاتفاقية الأخيرة مع المجموعة الأوروبية في إطار ما يسمى برنامج (ميدا)2 فسيمنح الاتحاد الأوروبي للمغرب هبة مالية بقيمة 120 مليون أورو ويتم تسديدها على دفعتين للخزينة العامة، وهذا البرنامج يهم بالخصوص تدابير مصاحبة حتى نتمكن من إعادة هيكلة قطاع الماء من خلال التدبير المندمج للموارد المائية والتوازن التعريفي لاستهلاك الماء الصالح للشرب والري وكذا وضع برنامج تحسيسي للاقتصاد في الماء ومحاربة التلوث واللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أما فيما يخص إشراك الجماعات المحلية، فهذا البرنامج منه شروط حتى يتم شق (ميدا)2، الهدف منه هو تفعيل القانون 95 - 10 المتعلق بالماء الذي من ميزاته أنه يجب تدبير الماء في فضاء الذي هو وكالة الأحواض المائية التي يجب على كل مستعملي الماء أن يشاركوا في القرار ولكي يشاركوا في القرار كيخص الانخراط في جميع الإجراءات والترتيبات المتعلقة بتدبير الماء وهناك هدف أنه حتى تكون المشاريع ذات مردودية لازم من الشراكة حتى يتم الانخراط الفعلي ديال المستفدين من المصلحة العامة وشكرا للسيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة، التعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

في الحقيقة هذا السؤال هو كان موجه في الأصل للوزارة الأولى على أساس يسهر عليه وزير التجهيز ولكن بما أنه أحدثت وزارة الماء، فأظن أن المعلومات اللي عند السيد كاتب الدولة هي معلومات ربما لأن الوزارة أحدثت حديثة العهد تنظن أن لاع لم لها بما يدور حول هذا لبرنامج يال (ميدا) هو برنامج تم الاتفاق عليه حسب رد السيد الوزير 95 - 10، فيقول انطلق برنامج (ميدا)1 في 98 ولكن الاتفاقية حصلت في 95 يعني حكومة ما قبل التناوب هي التي أشرفت على العملية إلا أنه بعدما جاءت حكومة التناوب وقعوا بمشاكل كيف كنقولوا دائما مشاكل في التسيير وفي بطء العمل الحكومي الذي كان.

السيد. الوزير ليكن في علمكم بأنه هذا البرنامج تصاوب على أساس أنه غادي يتخصص في المناطق اللي عندها كثافة سكانية يعني في الدواوير الكبار الدولة صاوبت مخطط جميع التجمعات السكنية الكثيفة خطتها ضمن برنامج (ميدا)، لماذا برنامج (ميدا)؟ لأنه برنامج (ميدا) هو برنامج كبير يعني الآبار ولا الأحواض المائية اللي كاينة هي تكون بتكلفة كبيرة جدا 70، 80 مليون سنتيم فلا يمكن لأي جماعة جماعة يمكن لها تحط آبار وشاطوات ديال الماء من هذا الحجم إذن الدولة آنذاك فكرت ودخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي كي تنجز عددا من الآبار اللي هي مهمة واللي غادي يمكن لحل إشكالية الماء الصالح للشرب فيما يخص العالم القروي ولكن أشنو اللي وقع؟

اللي وقع السيد الوزير هو أنه وقعت تعثرات من طرف حكومة التناوب والبرامج توقفت ما باقي عرفنا واش من طرف الاتحاد الأوروبي؟ واش من طرف الحكومة ديالنا؟ لأنه في الاتفاقية كان أنه المواطن خصو يعطي 500 درهم لكل منزل هاذي الاتفاقية الأولى ورحب بها المواطن رغم أنه يعاني من الفقر والتهميش في العالم القروي معاناة كبيرة وقبل لأنه الضرورة حتمت عليه أنه يقبل باش يحل إشكالية الماء الصالح للشرب، الآن في (ميدا)2، آش اللي وقع؟ في إطار الاتفاقيات اللي عملتها حكومة التناوب هو أنه ما بقاش المستفيد يعرف الثمن اللي غادي يساهم به، غادي يساهم بواحد الثمن اللي هو حسب المشروع، واش هاذ الحكومة عرفت آش كتدير؟ واش عرفتم أشنا هي الحالة ديال العالم القروي؟ في الأول مع المكتب الوطني أجبرنا العالم القروي وفرضنا عليه 500 درهم للمنزل الآن ماقدو فيل زيدو فيلة الآن زدنا غمضنا على المساهمة ديالو، فإذا كان البئر ب 100 مليون خص المواطن يعطي أكثر من 3000 درهم أو

4000 درهم وهذا يستحيل وكنقولو بأنه كنبقاو هنا داخل هذه القبة كنقولو في الأجوبة ديلانا أو في التصريحات ديالنا بأنه حلينا الإشكالية ديال الماء الصالح للشرب.

لا السيد الوزير، مشكل الماء الصالح للشرب لم يحل لولا البرنامج ديال محاربة آثار الجفاف اللي البادرة كانت ديال صاحب الجلالة هو الذي أخذ البادرة هي اللي شينا ما حلت الإشكالية في بعض الدواوير اللي هي فيها واحد النسبة مئوية ديال السكان اللي هم قلال.

إذن اللي قلت السيد الوزير هو أن العالم القروي والمواطن في العالم القروي أتقلنا كاهلة بما فيه الكفاية ، ديون القرض الفلاحي، الجهة مشكل الكهرباء كيخص 40 درهم في الشهر من جهة ونزيدو نعودو نقولو له في الماء خصو يخلص 3000 درهم، فخصكم تتخذوا قرار اللي هو قرار حكيم واللي تشوفوا في إطار صندوق محاربة آثار الجفاف مثلا أنه يكون هو المساهمة الفعلية ديال المواطن أما المواطن ما بقاش عندو باش.. والمواطن لحد الساعة ماباقي يعرف نفسو واش داخل في برنامج (ميدا)1 ولا في 2 ولا في 3،5.. خصنا التوضيح، خصنا رؤية واضحة السيد الوزير المشكلة مشكلة فتح الأغلفة فيه مشاكل كبيرة بزاف.

هاذ الاتحاد الأوروبي حنا مستعدين أننا نتعاونو معه ويتعاون معنا ولكن حسب المرات اللي يمكن أننا نحققها، باش ما نقبطوش المواطن ونرهنه بواحد البرنامج اللي هو مستحيل أو مستحيل ننفدوه، راه اولا صندوق محاربة آثار الجفاف راه كاينة كارثة وكارثة كبيرة السيد الوزيروالناس ماغاديش يبقاو يتسناو لأنه هاذ الناس إما قل لهم غادي نجزو لكم هاذ مبجا وإما قل لهم يستحيل باش يدخلوا في برامج أخرى لأنه حرمناهم من برنامج ديال آثار الجفاف وادخلناهم في برنامج اللي هو ماكاينش.

شكرا السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة،

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والماء مكلف بالماء:

شكرا السيد الرئيس،

اللي بغيت نوضح للسيد المستشار المحترم هو أنه بخصوص الوزارة ولو أنها حديثة العهد فهناك مبدأ استمرارية المرفق العام وبالتالي المصالح هي هي وفي مكانه وهندسة المياه دائما هي هي واستمرارية المرفق العام تجعل بأنه نفس المصالح هي التي تتبع هذه الإنجازات.

أما فيما يخص (ميدا)1 و(ميدا)2 يعني كما فسرت في بداية ردي هو (ميدا)1 يهم دعم تزويد المناطق التي أشرت إليها، (ميدا)2 هو هبة مالية تأتي للخزينة العامة للدولة بهدف دعم إعادة هيكلة قطاع الماء وبالتالي كاين واحد العدد ديال التدابير اللي تتخص تفعيل القانون 95 - 10 يعني تيخصنا ننجز عدد ديال التدابير باش يمكن الشطر الأول يعطي للخزينة العامة ولما ننجز هذه التدابير نتدوزو للشطر الثاني فهو يهم بخصوص فهو يهم بخصوص إجراءات مصاحبة لإعادة تنظيم وهيكلة قطاع الماء، و(ميدا)1 هو اللي تيهم هاذوك الأقاليم اللي تكلمت عليها في الأول.

أما فيما يخص قدره بعض الجماعات على الانخراط في الشراكة فيما يخص إنجاز هذه المشاريع فيمكن أنه كل جماعة على حدة إذا كان عندها عجز وعندها مشكل يمكن أنه الحد نهبطوه شوية ولا نشوفو كل حالة على حدة لكن المبدأ حتى هاذ (ميدا)2 باش يمكن يجي للخزينة العامة تيخص هذاك المبلغ ديال الشراكة ومبدأ إشراك مستعملي الماء في القرار.

أما فيما يخص ما تم إنجازه فيما يخص مشاريع تزويد العالم القروي بالماء فيكفي التذكير بأنه هناك خلال الأربع سنوات التي مرت كانت نسبة التزويد أقل من 20٪ والآن أصبحت تناهز 50٪ وأظن بانه هذا إنجاز يجب ان نفتخر به ويجب أن نفعل الكثير هو أنه التصريح الحكومي كما لاحظتموها جاء على لسان السيد الوزير الأول بأنه في حدود 2007 هذه النسبة ستفوت إن شاء الله 90٪ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة. السؤال الموالي موجه أيضا إليكم حول مصير بعض السدود المبرمجة في التخطيط الخماسي للمستشار المحترم السيد حسن واهروش لكم الكلمة.

المستشار السيد حسن واهروش:

السد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وبعد، تلعب السدود دورا حاسما في حياتنا الوطنية خاصة في المجال الفلاحي والتزويد بالماء الشروب وإنتاج الكهرباء وحماية بعض المدن والمناطق من الفيضانات.

وقد تبينت أهمية سياسة السدود خلال سنوات الجفاف الماضية إذ لولاها لعشنا كارثة حقيقة وفي إطار المخطط الخماسي تمت برمجة مجموعة من السدود في المناطق الجنوبية ومنها سد تاسكورت بدائرة مجاط إقليم شيشاوة جهة مراكش تانسيفت - الحوز.

ونسائل معليكم من تنفيذ الأشغال في هذه السدود وأين وصلت الأشغال؟ وما مصير سد تاسكورت؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد كاتب الدولة، السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد

الترابالوطني والبيئة والماء، مكلف بالماء:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

شكرا للسيد المستشار المحترم على التفضل بطرح هذا السؤال، فكما جاء على لسان السيد المستشار فإن السدود لعبت دورا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني، وقد كانت السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني رحمه في ميدان بناء السدود والتي أكدها وارث سره جلالة الملك محمد السادس حفظه الله أنها مكنت بلادنا من التوفر على تجهيزات مائية مهمة لتلبية الحاجيات من مياه الري والماء الشروب وتوليد الطاقة الكهربائية والحماية من الفيضانات كما ساعدت هذه المنشآت على الحد من آثار الجفاف.

أما فيما يخص السؤال حول برمجة مجموعة من السدود بالمناطق الجنوبية، ففي إطار المخطط الخماسي 2004 - 2000، فأشير إلى أنه جهة سوس - ماسة - درعة تم إنشاء الأشغال بسد مولاي عبد الله مايسمى أيت حمو سابقا - بعمالة أكادير إيداوتنال وهو الذي تبلغ حقينته 120 مليون متر مكعب وسيمكن من تنظيم 27 مليون متر مكعب سنويا وستخصص لدعم الحاجيات من الماء الشروب بمدينة أكادير والمناطق المجاورة، كما تم إنهاء أشغال بناء سد المختار السويسي الذي تبلغ حقينته 50 مليون مقر مكعب والذي سيمكنه منه تنظيم متر مكعب تخصص للسقي بمنطقة الكردان.

كما يوجد في طور الإنجاز سد أيت أمزال بإقليم اشتوكة أيت باها هو سد إيكوز ولان باقليم الصويرة، أما بالنسبة لجهة مراكش - تانسيفت الحوز، فإن السدود المبرمجة في إطار هذا المخطط هي كالتالي:

سد وبركان بإقليم الحوز والذي سيمكن من تزويد مدينة مراكش بالماء الصالح للشرب تحسين تنظيم المياه في سد لالا تكركورست ومن المنتظر أن تنبدأ به الأشغال خلال سنة 2004 بعد إنهاء الدراسات المفصلة وتهييء ملفات طلبات العروض، كذلك هناك السد الذي أشار إليه السيد المستشار المحترم وهو سد تسكورت بإقليم شيشاوة والذي تبلغ حقينته 106 مليون متى مكعب وسيمكن من سقي مساحة تقدر ب 7000 هكتار بسهل مجاط ويوجد هذا المشروع في طور الدراسات المفصلة وستنتهي هذه الدراسات خلال سنة 2003 إن شاء وكما تعلمون فقبل البدء في إنجاز المشروع فيجب تهييء الملف التقني والمالي وعرضه على أنظار للموالين قصد توفير الاعتمادات لانجازه وكذا هناك مجموعة من الإجراءات الإدارية المصاحبة لتهييء ملفات طلبات العروض. وشكرا للسيد المستشار وللسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة، السيد المستشار لكم الكلمة السي حسن.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

أشكر السيد الوزير على رده الذي كان سبه مقنع،

السيد الوزير، أنا بغيت نتكلم على سد تاسكورت بكل شفافية، عندما جاء الوزير الأول السابق السي عبد الرحمان اليوسفي إلى هذه المنصة وعند تدخله في عرضه للمخطط الخماسي قال في تلك المنصة سد تاسكورت في 2003 في آخر المخطط برمج في المخطط الخماسي والسيد الوزير هو الذي قالها وقال سد تاسكورت والسيد الوزير أنا الآن أجدد الطلب ديالي إنه ممكن الحكومة ولو تعطونا الفلوس، تفرقوا علينا الفلوس من الصباح للصباح تعطيونا فلوس وتعطيونا الشعير، راه إلى ما اعطيتوناش الماء ما اعطيتونا والو وفي الزيادة ديال السي محمد عواد وزير التوقعات الاقتصادية سابقا لشيشاوة كنت أنا شخصيا طلبت منه وقلت في كلمتي الماء، ثم الماء ماطلبتش منو حاجة أخرى من غير الماء وأنا اليوم عاود تنقول لكم السيد الوزير راه إقليم شيشاوة بدون سد ساسكورت ما تحسبوش عليه راه ولو تعطونا فلوس تفرقوا علينا فلوس ماشي الشعير راه الناس غادي يرحلوا كاملين.

علمونا كيفاش نصيدوماشي تعطيونا حوتة الصباح، اعطيونا الماء راه عندنا بلاد عندنا الأراضي كاين الأراضي في مجاوا،كاين في سيدي امحمد الدليل، كاينة في السجول، كاينة في روكان، كاينة في امزوضة، وغادي نزودو إيمنتانوت بالماء الصالح للشرب وغادي نزودو مدينة شيشاوة بالماء الصالح للشرب، راه بدون سد تاسكورت السيد الوزير نعاود نكررها راه شيشاوة ولو تفرقوا الفلوس راه ما كافياناش اعطيونا نخدمو بلادنا، اعطيونا الماء وأنا نعاود نجدد هذا الماء، الماء ثم الماء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السيد كاتب الدولة،

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والماء مكلف بالماء:

اللي بغيت ناكد للسيد المستشار المحترم هو أنه أ،ا معه على طول الخط في هاذ الشي تيقول هو أنه المردودية ديال السد ما فيها حتى شك أنه سيمكن من سقي مساحات هائلة، تزويد المناطق المجاورة بالماء الشروب وأنه المشكل هو مشكل الحصول على الاعتمادات وإتمام الدراسات ولابد

من تدقيق الدراسات حتى يكون الانجاز ناجحا وما أريد الإشارة إليه هو أنه كانت بعض الإجراءات اللي قامت بها المصالح ولكن بعض المهولين كان عندهم بعض التحفظ بخصوص نزع الملكية لأنه 150 عائلة غادي تهمنا نزع الملكية يعني ترحيل ما يقرب 1000 عائلة.

لذا فهناك لابد من دراسة الجدوى والتأثير الاجتماعي على البيئة ولابد من تدقيق بعض المعطيات وكذلك الحصول على التمويل لأن هذا هو الشق اللي حنا تنشتغلو فيه جميعا لكن مردودية السد ما فيها حتى شك والسد عندو مردودية عالية وأنه شخصيا سأعمل كل مابوسعي لبدء الأشغال به في أقرب وقت ممكن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة المحترم،

آخر سؤال في هذه هو السؤال الموجه حول حماية المياه المغربية من مخاطر التلوث للمستشارين المحترمين السادة نجيب أبضلاص ومحمد بن الشايب ومحمد أبو الفرج. الكلمة للمستشار المحترم السيد نجيب أبضلاص.

المستشار السيد نجيب أبضلاص:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كما لا يخفى على أحد فقد خلقت حادثة حاملة النفط Prestige قرابة السواحل الإسبانية وضعية بيئية اعتبرها بعض المهتمين أكبر وأخطر كارثة من حيث انعكاساتها السلبية الخطيرة على كل مناطق المجاورة بما في ذلك المياه الإقليمية المغربية التي أصبحت مهددة بانتشار الزيوت النفطية لهذه الباخرة وغيرها من البواخر التي قد تنتج عنها حوادث مماثلة كما حصل خلال السنين الماضية بالنسبة للكارثة "خرج5" بالنسبة للشواطئ المغربية بما فيها بالأساس شاطئ السعيدية، خاصة وأن بلادنا تتوفر على شواطئ نمتد على طول 3 آلاف كيلو متر بكل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وما تزخر به خيرات سمكية تعتبر ثروة أساسية لأمننا الغذائي، الأمر الذي يتطلب من الحكومة اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية مياهنا الإقليمية من مخاطر التلوث التي قد تتعرض لها من جراء هذه الحوادث العارضة.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة لحماية مياهنا الإقليمية من مخاطر التلوث.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

السيد كاتب الدولة في البيئة،

السيد امحمد المرابط كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

أود في البداية أن أشكر السيدين المستشارين المحترمين على سؤالهما المتعلق بالكارثة البيئية التي عرفتها السواحل الاسبانية على إثر حادثة ناقلة النفط ومدى تهديدها للسواحل المغربية.

أود في البداية أن أطلع مجلسكم الموقر أنه على إثر هذه الحادثة توصلت كتاب الدولة المكلفة بالبيئة بأول إشعار يوم الإثنين 18 نونبر 2002.

توصلت بهذا الإشعار من المركز الدولي للإشعار بالكوارث البحرية الموجد مقره في لشبونة بحكم أن بلدنا عضو في هذا المركز.

أما ثاني إشعار فقد ورد علينا مباشرة من القيادة العامة للبحرية الملكية باعتبار أن هذا القطاع أي قطاع البيئة يتكلف بتنسيق أعمال اللجنة الوطنية الدائمة المكلفة بالتلوثات البحرية الطارئة.

وعلى إثر هذه الإشعارات عقدت هذه اللجنة اجتماعات مسترسلة لمراقبة وتتبع التطورات ودراسة جميع الجوانب المناخية والبحرية في تنقل البقاع النفطية، حيث تبين أن تلوث السواحل المغربية بعيد الاحتمال وإن كان واردا، ذلك أن البقاع اتجهت إلى عرض الساحل إقليم "كاليسا" شمال غرب إسبانيا، وقد تم في حينه إصدار بلاغ الطمأنة الرأي العام الوطني، حيث أن العوامل الطبيعية وبالأساس التيارات البحرية دفعت بالبقاع النفطية إلى شمال شرق وشمال غرب إسبانيا.

ولمواكبة المستجدات على الحادث تواصل كتابة الدولة في البيئة اتصالات مستمرة مع القطاعات المعنية كالمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي ومديرية الأرصاد الجوية لجميع المعلومات يوميا عن طريق الصور الفضائية والحالة الجوية وتتبع تطورات البقاع المتدفقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة في حالة تهديد السواحل المغربية، كما قال المعهد الوطني للموارد البحرية بتحديد مواقع مواردنا البحرية التي قد تضرر في حالة التلوث لاتخاذ الاحتياطات اللازمة.

وحسب المعلومات المتوفرة فإن الباخرة انشطرت إلى نصفين وغاصت في الأعماق بحوالي 3500 متر، تسرب منها 10 آلاف طن من الشحنة وصلت كما هو معلوم إلى الشواطئ الإسبانية ويظهر أن التسربات لازالت مستمرة حسب جريدة (لو موند) لهذا اليوم.

وبالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم المتعلق بالإجراءات الوقائية أذكركم أن بلدنا يتوفر على مخطط وطني استعجالي لمحاربة التلوث البحري الطارئ موضوع مرسوم صودق عليه سنة 1976، ويعتبر هذا المخطط وسيلة للوقاية والتدخل في مثل الكوارث، وأحدثت لهذه

الغاية لجنة وطنية دائمة تتكون من ممثلين للبحرية الملكية والدرك الملكي والصيد البحري والوقاية المدنية ومكتب استغلال الموانئ والملاحة التجارية ومديرية الموانئ ووزارة الشؤون الخارجية ينسق أعمالنا قطاع البيئة.

ورغم محدودية الإمكانيات فقد أبانت هذه اللجنة عن فعالية عملها ودورها التنسيقي الجاد، وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بجميع الكفاءات العاملة في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بأعضاء اللجنة الوطنية وبأطر كتابة الدولة المكلفة بالبيئة.

ولضمان المزيد من الفعالية لهذه اللجنة فلابد أن تتوفر لها الشروط اللوجيستيكية وأن تدعم بالوسائل التي من شأنها تسهيل مأموريتها وهذا ما ستسعى إليه مستقبلا كتابة الدولة في البيئة بحول الله.

وعلى إثر هذه الحادثة وما اتخذته بعض الدول مثل فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا من إجراءات أصدرت الحكومة المغربية كما هو في علمكم دورية متعلقة بقواعد مراقبة ناقلات النفط ومشتقاته والتي تتجاوز أعمارها 15 عاما بعرض المياه البحرية الخاضعة للسيادة الوطنية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن 17 ألف تعبر سنويا مضيق جبل طارق وأن نصف النفط المشحون بالسفن يمر عبر المضيق وتحمل أيضا 40٪ من هذه السفن مواد خطيرة.

وللاستعداد لمحاربة هذا النوع من التلوث سبق أن نظمته كتابة الدولة في البيئة في إطار تفعيل المخطط الوطني الاستعجالي خلال شهر يونيو 2002 تمرين تجريبي بمكافحة التلوث البحري بساحل مدينة المحمدية، وكان الهدف من هذا التمرين الميداني الذي عرف تدخل جميع الفعاليات الوطنية إعطاء الانطلاقة الأولية، للمخطط الوطني الاستعجالي وتقييمه والتأكد من التعاون مابين القطاعات المعينة وتقييم قدرات التنسيق والتدخل، كما يهدف إلى قياس مدى نجاعة وسائل مكافحة التلوث وتدريب الفرق الوطنية للتدخل وستعرف مدينة الناظور نفس العملية مستقبلا بحول الله والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة، الكلمة للسيد المستشار السي أبو الفرج.

المستشار السيد أحمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في التعقيب ديالي غادي نشكر أولا السيد كاتب الدولة على التوضيحات الطويلة اللي بينت للرأي العام مدى إمكانيات كتابة الدولة في البيئة وجاء على لسان السيد الوزير أن الإمكانيات محدودة وإذا كانت البيئة هي من بين المسائل اللي جميع الدول اخذتها هي محور التقدم ديالها فكنطلبو من الحكومة ديالنا أنها تشوف بعين الاعتبار هاذ العملية في الميزانية اللي حنا نناقشها الآن تحاول أن هذه الوزارة أوهاذ كتابة الدولة أشها تاخذ القسط ديالها الوافر باش نحميو أولا الشواطئ ديالنا مادمنا باغين 10 الملايين ديال السواح ومادمنا باغين واحد العدد ديال المسائل اللي كيهمنا الأمر خاصة أننا دولة مهددة وخاصة العدد الهائل اللي ذكر السيد كاتب الدولة من جبل طارق يعني نوجد في معبر اللي هو معروف عالميا ولهذا احنا نتطلبو أن الدولة تاخذ الاحتياط ديالها اللازم باش تكون المسائل في المستوى المطلوب واللي كنرغبو فيه جميع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

الله يجازيك بخير وأنا متفق معكم 100٪ خاصة وأن الميزانية اللي عندنا لا ترقى نهائيا إلى مستوى التطلعات ولكن الحمد لله جميع الفرقاء اللي كيشاركوا في هذه المسألة واعيين بهاذ الأمور وكيديروا المجهود ديالهم، خاصة وأنه احنا كنعتمدو شوية على المساعدات اللي كتتعكس مباشرة في الساحة هاذ الملاحظة في محلها وأتمنى أنه مستقبلا فيما يخص الميزانية غادي يتخذ بعين الاعتبار ومعطيات بحال هاذي على أساس أنه الميزانية اللي تخصصت لنا هاذ العام يعني ماشي بسيطة اللي درجة المهم ماغاديش نقول كلمة صعيبة شوية ربما لأنه كانوا كيعطيوه لنا غير مديرية كنتمنى مستقبلا الأمور تأخذ بعين الاعتبار أهمية البيئة فيما يخص التنمية المستدامة للمغرب والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة وبهذا نكون قد أنهينا حصة هذا اليوم من الأسئلة الشفهية ونعلن عن رفع الجلسة. شكرا.